جمهورية مصر العربية

وزارة المالية

MINISTRY OF FINANCE

وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية

وزارة المالية

TRANSPARENCY & CITIZEN ENGAGEMENT UNIT

نسخة المواطن للموازنة المعتمدة

موازنة المواطن

للعام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢٣

الإستمرار في خلق فرص التقدم والنماء من قلب التحديات

جدول المحتويات

رسالة من الوزير ٤

١ يعني أيه موازنة؟ ٦

٢ ما هو الجديد بموازنة العام المالي ٢٣/٢٢ ..... ٦

٣ مراحل إعداد الموازنة ٦

٤ رؤية وزارة المالية المستهدف تحقيقها من خلال الموازنة العامة للدولة ٢٠٢٣/٢٠٢٢ ..... ٧

٥ ركائز موازنة العام المالى ٢٠٢٣/٢٠٢٢ ..... ٨

٦ أهم التوجهات الإقتصادية للعام المالى ٢٣/٢٢ ..... ٨

٧ الإستثمارات بالخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٣/٢٢ ..... ١٢

٨ جهود الحكومة المصرية لتطبيق موازنة البرامج والأداء ١٥

٩ تدخلات السياسة المالية لمواجهة الأزمة العالمية لحرب روسيا/ أوكرانيا ١٩

١٠ مدى استفادة المواطن من موازنة العام المالى ٢٠٢٣/٢٠٢٢ ..... ٢١

١١ أهم أولويات سياسات الإصلاح على جانب الإيرادات العامة ٢٥

١٢ أهم أولويات سياسات إصلاح الإنفاق العام بالموازنة ٢٨

١٣ دين أجهزة الموازنة العامة للعام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢ ..... ٢٩

١٤ المخاطر المالية خلال العام المالي ٢٣/٢٢ ..... ٣١

١٥ التقدم على مستوي القطاع البيئي: التحول الي الاقتصاد الأخضر وخفض الانبعاثات بموازنة العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢ ..... ٣٧

١٦ الموازنة التشاركية: تفعيل المشاركة و التواصل المجتمعي ٣٨

ملحق ١: التقسيم الوظيفي للمصروفات العامة ٤١

ملحق ٣: المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وتمكين المرأة

ملحق ٤: نبذة عن عدد من المشروعات القومية الهامة

رسالة من الوزير

د/ محمد معيط – وزير المالية

يأتى تقرير موازنة المواطن كأحد أهم التقارير الدورية التي تصدرها **وزارة المالية لنشر الثقافة المالية** ومد جسور **التواصل مع المواطنين**. ويعد هذا التقرير **الإصدار السنوي التاسع**– ويتم نشره بعد اعتماد الموازنة العامة من مجلس النواب الموقر في يونيو ٢٠٢٢ ليتناول أهم ملامح الموازنة العامة للدولة المعتمدة للعام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣، و**أهم بنود الإنفاق والإيرادات**، وأهم برامج **الحماية الاجتماعية** التى يستفيد منها المواطن المصري والبرامج الأخرى التى تؤثر بشكل مباشر على **تحسين مستوى معيشته**.

والجدير بالذكر ان توقيت عملية إعداد موازنة العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢٣ يتزامن بأحداث و**ظروف استثنائية يعكسها المشهد المضطرب على الساحتين الاقتصادية والسياسية الدولية**. حيث تتشابك تحديات هذا المشهد بين تداعيات الجائحة الصحية **كورونا وبين ازمة عالمية جديدة** مصحوبة باضطرابات في الأسواق العالمية وسلاسل الإمداد تزداد حدتها نتيجة للصراع الروسي–الاوكراني. وعلي الرغم من تلك الصعاب، تسعي الدولة المصرية لإحداث نقلة نوعية تقوم من خلالها **ببناء الوطن وإحداث الرخاء الإقتصادى** المنشود لخلق فرص العمل وتحسين حياة المصريين ووضع الاقتصاد الوطني في مصاف الدول الأكثر تقدماً.

ومن هذا المنطلق فقد جاءت موازنة العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢٣ لتوائم ما بين العمل على تحقيق الاستدامة المالية لخفض عجز الموازنة العامة للدولة والمديونية الحكومية وتحقيق فوائض أولية، وتوفير الحماية الاجتماعية والأمن الغذائي، وعلى التوجه من ناحية أخري لتحقيق متطلبات النمو الإقتصادى. حيث قامت وزارة المالية بإقرار حزمة مالية بقيمة **١٣٠ مليار جنيه للتصدى للأزمة العالمية** والتي تضمنت سرعة إقرار إجراءات وحوافز وسياسات لضمان توفير السلع الإستراتيجية للمواطنين بأسعار مدعمة،

وإجـراءات أخـرى **لدعـم الأجـور والمعاشـات،** وتقديـم الإعفـاءات الضريبيـة المؤقتـة التـي سـاعدت فـي التصـدي للأزمـة. وسـيظل دائمـاً الاهتمـام ببنـاء المواطـن المصـري أحـد الروافـد الإصلاحيـة الهامـة التي تتبناها الدولة المصرية، وتحقيقاً لذلك فقد تم زيـادة الإسـتثمارات فـي قطاعـات **التعليـم والصحـة والتنميـة البشـرية**، والتركيـز علـى إحـداث **التنميـة الريفيـة** مـن خـلال مبـادرة حيـاة كريمـة، وتنفيـذَ **منظومـة التأميـن الصحـي الشـامل**،

حيث تم تخصيص نحو **٥١٪ مـن الإسـتثمارات الحكومية** في عام ٢٣/٢٢ لبناء المواطن المصرى، وتخصيص نحو **٣١٠ مليار جنيه لقطاع الصحة**، ونحو **٤٧٥,٧ مليار جنيه للتعليم الجامعى وقبل الجامعي**، و**٧٩,٣ مليار جنيه** للبحث العلمي، وزيادة مخصصات الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية إلى **٣٥٦ مليار جنيه** ومخصصات الأجور إلى نحو **٤٠٠ مليار جنيه**.

أما بالنسبة للتنمية الاقتصادية، فتركز الموازنة العامة لعام ٢٣/٢٢ على تنمية القطاعات الثلاثة ذات الأولويّة: الزراعة، والصناعة، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، مع العمَل على تعميق التصنيع المحلي، وتنمية الصناعات الإلكترونيّة وتعزيز التحول الرقمي، وان تصل نسبة المشروعات الخضراء إلى **٤٠٪ مـنَ الاسـتثمارات العامـة**، وإجراء توسعات في زيادة الرقعة الزراعية والإنتاجية الزراعية لتحقيق الأمن الغذائي للمواطنين.

وأخيراً فإن إتاحة هذه المعلومات تهدف إلى تشجيعك على المشاركة في عملية اتخاذ القرار من خلال تسجيل رأيك على الموقع الإلكتروني للموازنة (http://www.budget.gov.eg)

يعني ايه موازنة؟

الموازنة هي بيان يوضح كل **الايرادات المتوقع ان تحصل عليها الدولة** خلال العام المالي وخطة الحكومة في **اعادة انفاقها لتحسين جودة حياة المواطن** وذلك في مجالات الحماية الاجتماعية وكافة الخدمات الحكومية ومنها: **الصحة والتعليم والاسكان والتموين وحماية البيئة وغيرها.**

ما هو الجديد بموازنة العام المالي ٢٣/٢٢

تركز موازنة العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢ على الاستمرار في **تحفيز الأنشطة الاقتصادية و الإنتاجية** و خاصة في **قطاعات الصناعة و التصدير، و دعم النمو الذي يقوده القطاع الخاص**، مع الاستمرار في دفع جهود **الحماية الاجتماعية و دعم الفئات الأكثر تأثراً** بالأزمات الراهنة و هذا من خلال رفع كفاءة وإعادة ترتيب أولويات الانفاق العام لصالح الفئات المهمشة و الأقل دخلاً دون الإخلال باستقرار الاقتصاد الكلي و استدامة الانضباط المالي و الاستمرار في الخفض التدريجي لعجز الموازنة العامة للدولة و المديونية الحكومية بالتوازي مع **تعظيم موارد الدولة الضريبية و غير الضريبية** و كذلك تعظيم العائد من أصول الدولة و التقدم في برامج إعادة هيكلة الأصول المالية.

كما تسعي موازنة ٢٣/٢٢ إلى الإستمرار في **التوسع في اعداد ومتابعة الموازنة** على أساس موازنة البرامج و الأداء لزيادة كفاءة الإنفاق العام بالموازنة العامة للدولة و التركيز علي اصلاح الهياكل المالية لرفع كفاءة و أداء الهيئات الاقتصادية.

مراحل إعداد الموازنة

تصدر وزارة المالية منشور إعداد الموازنة لتقوم جهات الدولة بإعداد مشروعات موازناتها

يقدم وزير المالية مشروع الموازنة لمجلس الوزراء للمناقشة والتعديل

يحيل السيد رئيس الجمهورية مشروع الموازنة إلى مجلس النواب لمناقشته وتعديله في ضوء القواعد الحاكمة في الدستور والقانون

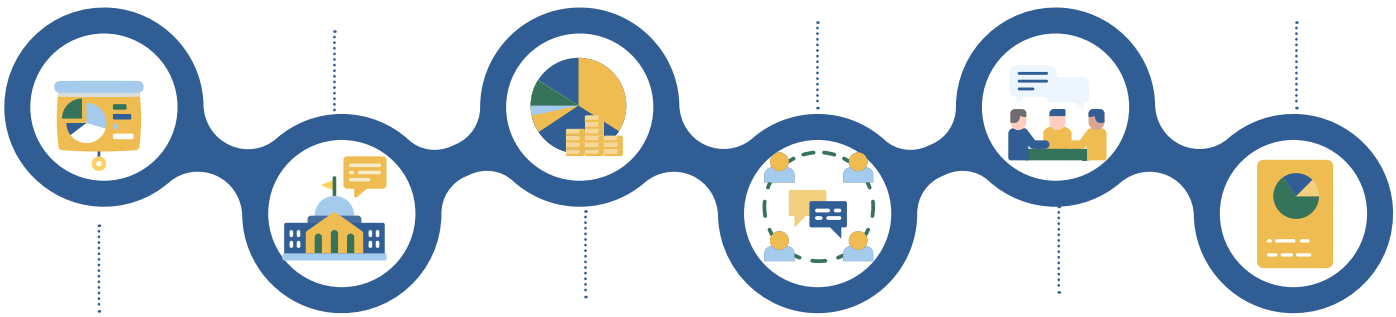

تناقش وزارة المالية مشروعات الموازنات الواردة اليها والخاصة بكل جهة

بعد اعتماد الموازنة من قبل مجلس النواب يتم إرسالها مرة أخرى إلى وزارة المالية للتنفيذ

يعرض مجلس الوزراء مشروع الموازنة بعد تعديله على فخامة رئيس الجمهورية للمناقشة والموافقة عليه

رؤية وزارة المالية المستهدف تحقيقها من خلال الموازنة العامة للدولة ٢٠٢٢/٢٠٢٣

الاستمرار في جهود الحفاظ على **الاستقرار المالي المتوازن** بالتوازي مع جهود مساندة النشاط الاقتصادي وتحفيزه دون الإخلال **باستدامة مؤشرات الموازنة والدين**، لذا فتستهدف وزارة المالية ضمان استمرار الاتجاه النزولي التدريجي لمسار دين أجهزة الموازنة كنسبة من الناتج المحلى مع نهاية عام ٢٠٢٢/٢٠٢٣.

دعم ومساندة القطاعات الانتاجية والفئات الأكثر تأثراً بالأزمات الاقتصادية، بالتزامن مع استمرار دعم مبادرات واجراءات تعمل على **تعزيز مجالات التنمية البشرية وبالأخص قطاعي الصحة والتعليم** وكذلك المشروعات القومية مثل رفع كفاءة وتحسين جميع الخدمات **والبنية التحتية بالقرى المصرية**.

العمل على **توسيع القاعدة الضريبية** (مع رفع كفاءة الإدارة الضريبية والحد من التهرب و التجنب الضريبي) والإسراع في إجراءات الميكنة الشاملة وتشجيع الاقتصاد غير الرسمي للانضمام للمنظومة الرسمية للدولة.

الاستمرار في سياسة **التسعير السليم للسلع والخدمات** لضمان كفاءة تخصيص الموارد والاستخدامات خصوصا في ظل الضغوط التضخمية العالمية الراهنة

الاستمرار والتوسع في منظومة إعداد ومتابعة الموازنة على أساس منهجية البرامج والأداء لضمان تحقيق مبادرات محددة **بأهداف واضحة يمكن قياسها بمؤشرات أداء مما يضمن رفع كفاءة وجودة الإنفاق العام.**

تعظيم العائد من أصول الدولة من خلال **زيادة الفوائض المحولة** إلى الخزانة العامة للدولة.

حزمة متكاملة من الإجراءات لدفع ومساندة جهود التحول **للاقتصاد الأخضر** وخفض الانبعاثات.

٥. ركائز موازنة العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢٣

دفع جهود الحماية الإجتماعية وتحسين مستوى معيشة المواطن

التركيز على دفع أنشطة التنمية البشرية (الصحة والتعليم)

الحفاظ على استدامة الانضباط المالي والمديونية الحكومية وتحقيق الاستقرار المالي خاصة قطاعات الصناعة والتصدير

مساندة ودعم النشاط الاقتصادي خاصة قطاعات الصناعة والتصدير

٦. أهم التوجهات الإقتصادية للعام المالى ٢٢/٢٣

١. تعزيز دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، ودعم توطين الصناعات المحلية

- الإعلان عن وثيقة **سياسة ملكية الدولة** للتخارج من الأنشطة الاقتصادية واطلاق **حوار مجتمعى** واسع النطاق
- إنشاء صندوق فرعى يتبع **صندوق مصر السيادي** لإدارة عمليات بيع الشركات المملوكة للدولة
- إستهداف طرح **١٢ شركة قطاع عام** من خلال برنامج الطروحات العامة عام ٢٢/٢٣
- إستهداف دمج **٧ موانئ مصرية ومشروع أخر بدمج ٧ فنادق** تحت مظلة شركة واحدة

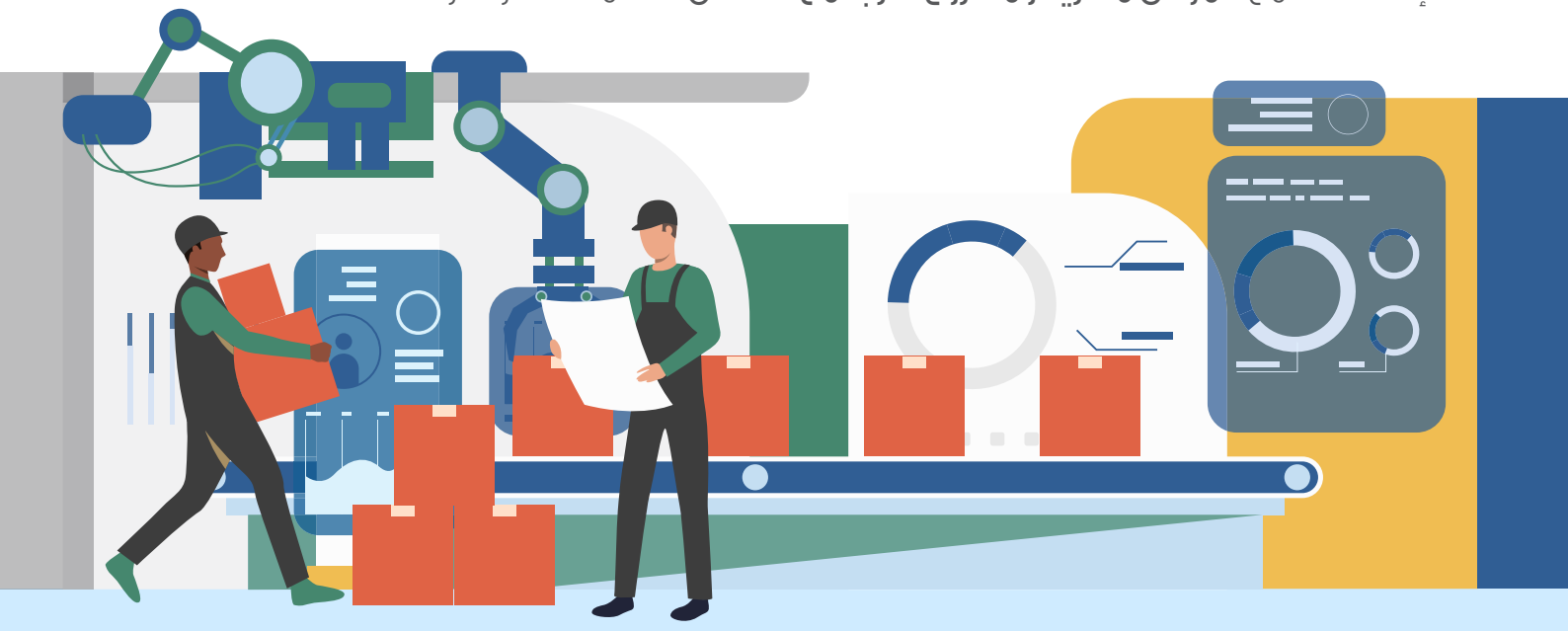

- إستهداف زيادة نسب مساهمة القطاع الخاص في الاستثمارات المنفذة من **٣٠٪ الى ٦٥٪ خلال ٣ سنوات**
- الإعلان عن برنامج لمشاركة القطاع الخاص في الأصول المملوكة للدولة بمستهدف **١٠ مليارات دولار سنويًا ولمدة ٤سنوات.**
- رفع نسب **مشروعات المشاركة** مع القطاع الخاص PPP في مجالات التحول الرقمى والمدارس والبنية التحتية
- إستهداف **زيادة الصادرات الى ١٠٠ مليار دولار** خلال ٥ سنوات

٢. حوافز الإستثمار في عام ٢٣/٢٢

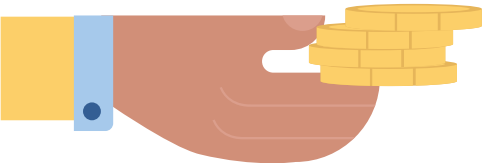

- إطلاق حوافز خاصة بقانون **الإستثمار، والحوافز الخضراء، وحوافز الإستثمار** في القطاع الصحى، وحوافز المدن الجديدة،
- إطلاق الرخصة الذهبية لمنح موافقة واحدة لإقامة المشروعات في القطاعات الرائدة **(الهيدروجين الأخضر/ صناعة المركبات الكهربائية/ البنية التحتية)**
- إنشاء **وحدة لحل مشكلات المستثمرين** والتراخيص بمجلس الوزراء
- إطلاق قانون جديد **لإعفاء المشروعات الصناعية** في المدن الجديدة من **الضرائب**
- تسهيل حصول المستثمرين على الاراضى الصناعية عبر **حق الانتفاع او الشراء**، وتولى هيئة التنمية الصناعية الحصول على **الموافقات نيابة عن المستثمرين**.
- **التخصيص الفوري للأراضى بالمدن الجديدة** على الموقع الإلكترونى لهيئة المجتمعات العمرانية
- إطلاق الاستراتيجية الوطنية **لتنمية صناعة السيارات والاستراتيجية الشاملة** للخدمات المالية غير المصرفية، والإستراتيجة الوطنية **لتغير المناخ عام ٢٠٥٠.**
- **٢١ إجراء لتنشيط البورصة المصرية** لزيادة رؤوس الأموال والشركات المقيدة والتوسع في برنامج الطروحات العامة

- منح سلطات أقوى لجهاز منع المنافسة والإحتكار لدعم التنافسية و**تعديل قانون المنافسة** ومنع الاحتكار
- تعديل التعريفة الجمركية وفقاً للقرار الجمهورى رقم ٢٠١٨ لعام ٢٠٢٢ لتحفيز الصناعة الوطنية بخفض ضريبة الوارد على **١٥٠ صنف من مستلزمات الإنتاج**
- **ميكنة الإقرارات الضريبية** وإجراءات تراخيص وتسجيل الشركات
- إطلاق **الإصدار الثالث** للخريطة الاستثمارية لمصر في فبراير ٢٠٢٢
- إستهداف **زيادة الكهرباء المولدة من الطاقة المتجددة** الى ٤٢٪ بحلول عام ٢٠٢٣ مقابل ١٠٪ حالياً

- التوقيع على ١٤ اتفاقية **بقيمة ٧,٧ مليار دولار مع المملكة العربية السعودية** لزيادة الاستثمارات الدولارية وغيرها مع قطر والامارات.
- إتفاقات مع **الاتحاد الاوروبى لتصدير الغاز المصرى** إلى أوروبا وفى مجالات الطاقة النظيفة
- الإستعداد لإستضافة قمة مكافحة تغير المناخ **COP 27**

التقسيم الإقتصادى بموازنة ٢٣/٢٢

	موازنة ٢٠٢٣/٢٠٢٢	ختامي- مبدئي ٢٠٢٢/٢٠٢١	فعلى ٢٠٢١/٢٠٢٠	فعلى ٢٠٢٠/٢٠١٩	فعلى ٢٠١٩/٢٠١٨
المصروفات	٢,٠٧٠.٩	١,٨١٢.١	١,٥٧٨.٨	١,٤٣٤.٧	١,٣٦٩.٩
الاجور و تعويضات العاملين	٤٠٠,٠	٣٥٨,٢	٣١٨,٨	٢٨٨,٨	٢٦٦,١
شراء السلع و الخدمات	١٢٥.٦	٩٥.٦	٨١.٥	٦٩.٩	٦٢,٤
الفوائد	٦٩٠.٢	٥٨٤.٨	٥٦٥.٥	٥٦٨.٤	٥٣٣,٠
الدعم و المنح و المزايا الاجتماعية	٣٥٥.٩	٣٤١.٩	٢٦٣.٩	٢٢٩.٢	٢٨٧.٥
المصروفات الاخري	**١٢٢.٧**	**١١٣.٤**	**٩٩.٨**	**٨٦.٨**	**٧٧,٦**
شراء الاصول غير المالية (الاستثمارات)	٣٧٦,٤	٣١٨,٢	٢٤٩,٤	١٩١,٦	١٤٣,٣
الايرادات	١,٥١٧,٩	١٣٢٥,٤	١,١٠٨,٦	٩٧٥,٤	٩٤١,٩
الضرائب	١,١٦٨,٨	٩٩٠,١	٨٣٤,٠	٧٣٩,٦	٧٣٦,١
المنح	٠,٩	٢,٩	٣,٠	٥,٣	٢,٦
الايرادات الاخري	٣٤٨,١	٣٣٢,٣	٢٧١,٧	٢٣٠,٥	٢٠٣,٢
العجز/ الفائض النقدي	−٥٥٣,٠	− ٤٨٦,٧	−٤٧٠,١	−٤٥٩,٣	−٤٢٨,٠
صافي حيازة الأصول المالية	٥,١	−١,٧	٢,٢	٣,٥	١,٩
العجز/ الفائض الكلى	−٥٥٨,٢	−٤٨٥,٠	−٤٧٢,٣	−٤٦٢,٨	−٤٣٠,٠
العجز/ الفائض الأولى	١٣٢,٠	٩٩,٨	−٩٣,٢	−١٠٥,٦	−١٠٣,١
الناتج المحلي الاجمالي	٩,٠٩٢,١	٧,٩٤٠,٧	٦,٩٢٣,٠	٦,٢٩٥,٠	٥,٧٢٤,٠
نسبة العجز/ الفائض النقدي إلى الناتج المحلى	−٪٦,١	−٪٦,١	−٪٦,٨	−٪٧,٣	−٪٧,٥
نسبة العجز/ الفائض الكلي الى الناتج المحلى	−٪٦,١	−٪٦,١	−٪٦,٨	−٪٧,٤	−٪٧,٥
نسبة العجز/ الفائض الاولى إلى الناتج المحلى	٪١,٥	٪١,٣	٪١,٣	٪١,٧	٪١,٨

* الميزان الأولى يشمل الميزان الكلي، مستبعداً منه باب الفوائد

مستهدفات الأداء المالى بموازنة ٢٣/٢٢

إجمالي الإيرادات العامة **١,٥١٨ تريليون جنيه**،

السعي نحو تحقيق فائض أولى بمقدار ١٣٢ مليار جنيه بنسبة ١,٥٪ من الناتج المحلى، وخفض العجز الكلى للموازنة إلى ٦,١٪ من الناتج المحلى الإجمالي مقارنة بعجز كلى ١٢,٥٪ فى نهاية يونيه ٢٠١٦،

إجمالي المصروفات العامة **٢ تريليون و٧١ مليار جنيه** بموازنة العام المالى ٢٠٢٣/٢٠٢٢

خفض معدل الدين إلى ٨٥,٦٪ فى يونيو ٢٠٢٣ من الناتج المحلي مقارنة بنسبة ١٠٣٪ فى نهاية يونيه ٢٠١٦،

وضع معدل الدين فى مسار نزولي مستدام ليصل لأقل من ٧٥٪ من الناتج المحلى خلال الأربع سنوات المقبلة،

تعظيم جهود دمج الاقتصاد غير الرسمى فى الاقتصاد الرسمي لتوسيع القاعدة الضريبية وزيادة الإيرادات الضريبية بنحو ١٨٪ مقارنة بختامى مبدئي ٢٢/٢١

المستهدفات المالية للموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٢٣/٢٠٢٢

معدل النمو تحقيق معدل نمو ٥,٥٪ خلال العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢

الاستقرار المالي

- تحقيق فائض أولي قدره ١,٥٪ من الناتج
- خفض عجز الموازنة الى ٦,١٪ من الناتج المحلي
- خفض نسبة دين أجهزة الموازنة الى نحو ٨٥,٦٪ فى يونيو ٢٠٢٣

مستهدفات الإطار الاقتصادي

مستهدفات العجز الكلي ودين أجهزة الموازنة العامة (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي٪)

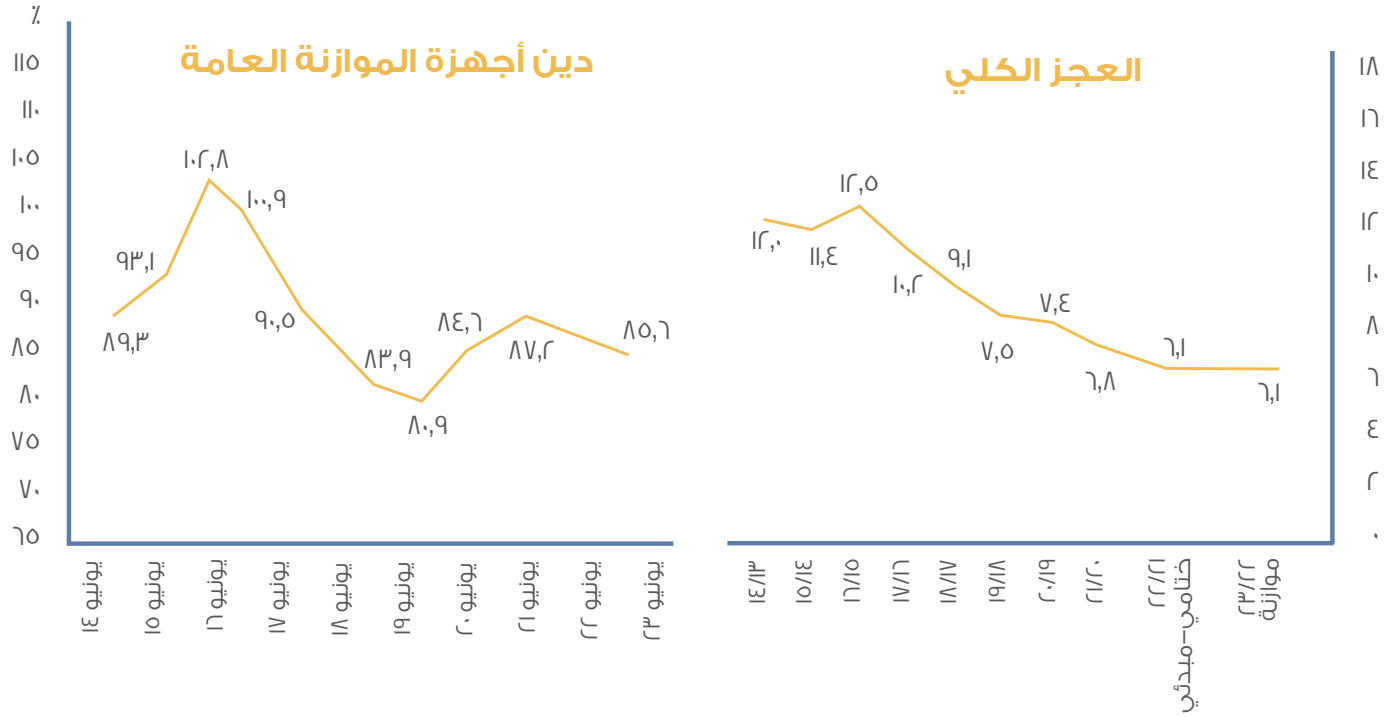

الإستثمارات بالخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠٢٢/٢٣

(وفقاً لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية)

ثلاث مستهدفات رئيسية

١- (٥١٪ من الإستثمارات الحكومية لبناء الإنسان المصرى)

٢- (تحقيق التنمية الريفية من خلال مبادرة حياة كريمة، ونظام التأمين الصحي الشامل، والتطوير التكنولوجي والتعليم والصحة).

٣- (تنمية القطاعات الثلاثة ذاتِ الأولويّة: الزراعة، والصناعة، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات)

القطاع الزراعي:

توفير الأمن الغذائي من خلال:

- زيادة الرقعة الزراعية بنصف مليون فدان،
- زيادة الإنتاجية الزراعية الى ١٩ مليون فدان، تحسين نظم الرى وتبطين الترع
- مشروعات مستقبل مصر والدلتا الجديدة ومشروع تنمية توشكي جنوب الوادى الجديد ومشروع شرق العوينات
- تنمية الصادرات الزراعية الى ٣,٦ مليار دولار
- إطلاق مشروع مستقبل مصر للإنتاج الزراعى على امتداد محور روض الفرج- الضبعة الجديدة لزيادة الرقعة الزراعية والتصدير الزراعي
- مخطط تنمية الاستزراع السمكي الى ٣ مليون طن عام ٢٠٣٠

القطاع الصناعي:

- تعميق التصنيع المحلي
- رفع نسبة مساهمة القطاع الصناعي الى ٢١٪ من الناتج المحلي
- زيادة الصادرات الصناعية بـ١٥٪ عن العام السابق

تحديد قائمة بالسلع المستوردة لتصنيعها محلياً وتشمل:

- منتجات تساهم في زيادة القيمة المضافة في الصناعة المحلية سواء تامة الصنع أو مدخلات إنتاج
- منتجات تؤثر بشكل كبير على عجز الميزان التجاري.
- المنتجات التي لديها فرص للنمو

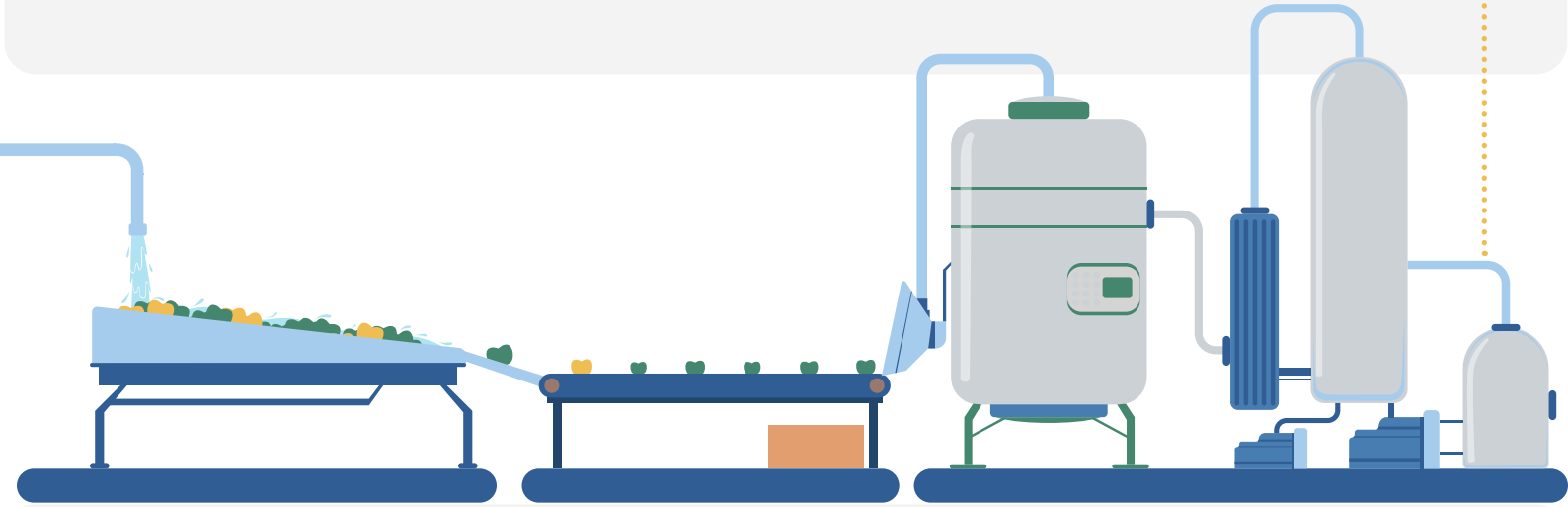

القطاعات المستهدفة: الصناعات الهندسية - الصناعات الغذائية والحاصلات الزراعية - الصناعات الكيماوية – الصناعات النسيجية - الصناعات الطبية - صناعات الطباعة والتغليف - صناعات مواد البناء والصناعات المعدنية

قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات:

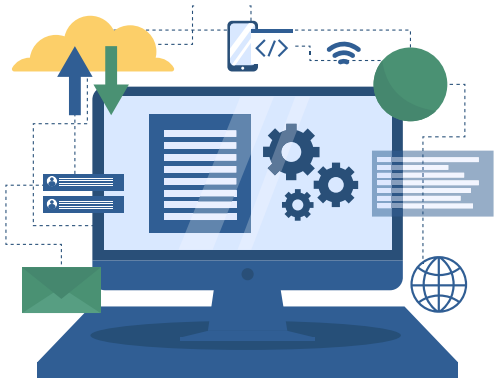

- تنمية الصناعات الإلكترونيّة
- تعزيز التحول الرقمي

(تدعيم التنافسيّة الدوليّة للاقتصاد المصري ودمج التنمية البيئية)

- تحفيز مشاركة القطاع الخاص في جهود التنمية
- ان تصل نسبة المشروعات الخضراء ٤٠٪ من الاستثمارات العامة

توزيع إستثمارات الخطة لعام ٢٣/٢٢
(وفقاً لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية)

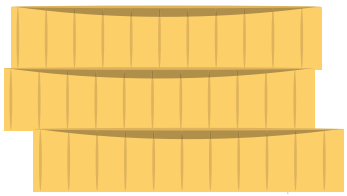

الإستثمارات الكلية للدولة **١,٤** تريليون جنيه
(لعام ٢٣/٢٢) تنقسم الى ما يلى:

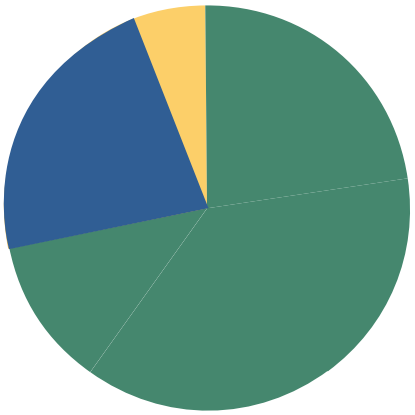

١٧,٥ مليار جنيه
لدواوين عام المحافظات

٣٠٠ مليار جنيه
قيمة إستثمارات القطاع الخاص

١,١ تريليون جنيه
قيمة الاستثمارات العامة تشمل إستثمارات الخزانة، والهيئات الاقتصادية، والمركزية، والشركات العامة

قطاعات دافعة للنمو:

المياه والصرف الصحى الاستثمارات الكلية للدولة **١٠٣,٤ مليار جنيه**

(النقل) الاستثمارات الكلية للدولة **٣٠٧ مليار جنيه**، من أهم المشروعات (تطوير المترو وانشاء القطار الكهربائي السريع والمونوريل)

(المشروعات الخضراء) تصل **٣٣٦ مليار جنيه**

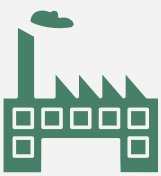

(الصناعة التحويلية) **٩٣,٥ مليار جنيه**

٨: جهود الحكومة المصرية لتطبيق موازنة البرامج والأداء

وفقًا للاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة المعروفة باسم رؤية مصر ٢٠٣٠، فإن تطبيق الموازنة القائمة على البرامج والأداء في مصر، جنبًا إلى جنب مع موازنة البنود المطبقة حاليًا، يشكل تحولًا كبيرًا في نظام الإدارة المالية العامة.

تمنح موازنة البرامج والأداء للدولة درجة من المرونة في مواجهة الأزمات وضمان الوصول إلى أكبر استخدام ممكن للموارد العامة، وتحقيق النتائج المرجوة من الاعتمادات المالية بما يساهم في تطوير الخدمات العامة المقدمة للمواطنين.

موازنة البرامج والأداء تربط مخصصات الموازنة العامة بأهداف التنمية المستدامة ورؤية مصر ٢٠٣٠ وبرنامج عمل الحكومة:

يقوم برنامج عمل الحكومة على ٥ أهداف استراتيجية، تهدف في مجملها إلى توفير حياة كريمة لجميع المواطنين والحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي المصري. يقوم كل هدف على عدد من البرامج الرئيسية (اجمالي ٢٥ برنامج) ينبثق منها مجموعة برامج فرعية (اجمالي ١٦٣ برنامج).

موازنة البرامج وأداء وفقاً لختامي عام ٢٠٢٠/٢٠٢١:

الهدف الاستراتيجي الأول: حماية الامن القومي وسياسة مصر الخارجية **(٤ برامج رئيسية - ٣٠ برنامج فرعي)**

الهدف الاستراتيجي الثاني: بناء المواطن المصري **(٤ برامج رئيسية - ٣٢ برنامج فرعي)**

الهدف الاستراتيجي الثالث: التنمية الاقتصادية ورفع كفاءة الأداء الحكومي **(٧ برامج رئيسية - ٤٥ برنامج فرعي)**

الهدف الاستراتيجي الرابع: النهوض بمستويات التشغيل **(٣ برامج رئيسية - ١٣ برنامج فرعي)**

الهدف الاستراتيجي الخامس: تحسين مستوي معيشة الشعب المصري **(٧ برامج رئيسية - ٤٣ برنامج فرعي)**

نحو موازنة مستجيبة للنوع - اهم البرامج الرئيسية والفرعية بموازنة

البرامج والأداء:

من اهم البرامج المرتبطة بالمرأة:

ضمن مبادرة حياة كريمة تصحيح الموروثات الثقافية عن المرأة ومناهضة العنف ضد المرأة

برنامج توفير متطلبات الأمن الغذائي دعم اقتصاديات المرأه بالأراضي الجديدة

برنامج تطوير الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين - الهدف: صحة الام والجنين والطفل

برنامج تعزيز دور برامج التنمية المجتمعية في التشغيل - الهدف: تشجيع مشروعات جديدة تملكها وتديرها المرأة

برنامج تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية للمرأة - الأهداف:

زيادة مشاركة المرأة في الانتخابات

التوسع في تقديم الخدمات المساندة للمرأة العاملة وضمان بيئة عمل آمنة

فتح مجالات عمل جديدة للمرأة

نشر ريادة الاعمال بين الإناث

برنامج دعم أنشطة الأسر المنتجة – الهدف: التدريب وبناء قدرات الإناث بما في ذلك النساء المهمشات

من اهم البرامج المرتبطة بالطفل

برنامج التوعية الإعلامية بمنظومة **القيم والموروث الحضاري** – الهدف والأنشطة: **تنمية وتطوير مرحلة رياض الأطفال**

برنامج تعزيز دور **البحث العلمي في تحسين بيئة الأعمال**– الهدف والأنشطة: **استكمال مجمعات الاسرة والطفولة**– بحوث الأطفال

برنامج **تدعيم خطط التنمية بالمحافظات** – الهدف والأنشطة: **تنمية مهارات**

الايتام برنامج الحماية الاجتماعية – الأهداف والأنشطة:

- التوسع في الأنشطة الترويحية لشغل أوقات فراغ النشء والشباب
- تنمية الوعي الثقافي والعلمي وإطلاق المهارات الإبداعية

من اهم البرامج المرتبطة بذوي القدرات الخاصة

- برنامج تعزيز **الحماية الاجتماعية لذوي الإعاقة**
- برامج توفير **البنية الأساسية الرياضية** منها الأكاديمية الوطنية لتكنولوجيا المعلومات للأشخاص ذوي الإعاقة
- برنامج **تطوير نظم الاتصالات وتوطين صناعة تقنية المعلومات** – الهدف والأنشطة: استخراج البطاقات التموينية لذوي الاحتياجات الخاصة

من اهم البرامج المرتبطة بالمسنين

برنامج الرعاية الاجتماعية – الهدف والأنشطة: **استكمال مجمع رعاية كبار السن**

برنامج تطوير الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين – الهدف والأنشطة: **برامج علاجية للمسنين**

ربط مخصصات الموازنة بأهداف التنمية المستدامة (SDG tagging) وجهود مصر في تعظيم أدوات تمويل الأهداف الأممية .

في ضوء اتجاه مصر نحو تطبيق موازنة البرامج والأداء، قامت وزارة المالية بالتعاون مع منظمة اليونيسف وشبكة المبادرة العالمية للشفافية المالية (جيفت) بعقد ورشة عمل هي الثانية من نوعها في مايو ٢٠٢٢ من اجل تدعيم خطة تنفيذ منهجية ربط مخصصات الموازنة العامة بأهداف التنمية المستدامة بناء على الخبرات الدولية الناجحة.

تأتي هذه الورشة في إطار استراتيجية تمويل اهداف التنمية المستدامة والتي تهدف الي تقدير تكاليف إطار التمويل القومي المتكامل (INFF) والذي يهدف الي الوصول الي أدوات تمويل جديدة وجذب أموال إضافية والاستفادة من الفرص لزيادة التمويل والتخطيط لاستخدامه بشكل أفضل وأكثر فاعلية. ذلك المشروع يهرف الي دعم جهود مصر التنموية الطموحة في ضوء اجندة مصر ٢٠٣٠ واجندة افريقيا ٢٠٦٣.

بيان بالتكلفة الاستثمارية لأهم المشروعات القومية لعام ٢٠٢٢/٢٠٢٣ بكل قطاع وفقاً لموازنة البرامج والأداء (وفقاً لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية)

الاستثمارات الكلية للدولة تشمل (الاستثمارات العامة، واستثمارات القطاع الخاص)

الإستثمارات الحكومية هي جزء من الإستثمارات العامة، وتشمل باقى الأجزاء الاستثمارات الممولة من الخزانة، واستثمارات الشركات العامة، واستثمارات الهيئات الاقتصادية

البرنامج	تكلفة الاستثمارات الكلية للدولة	بعض الأمثلة
قطاع الإسكان وخدمات المياه والصرف الصحى		(الاستثمارات الكلية للدولة للتشييد والبناء ٣٣ مليار جنيه – الاستثمارات الكلية للدولة لمشروعات المياه والصرف الصحي ١٠٣ مليار جنيه – من أهم المشروعات إنشاء ٣٠٦ ألف وحدة سكنية ضمن السكن الاجتماعي –تطوير أكثر من ١٥ الف فدان من المناطق غير المخططة يستفيد منها ٦ مليون مواطن»
قطاع النقل	**الاستثمارات الكلية للدولة ٣٠٧ مليار جنيه**	(١٧٦ مليار جنيه للهيئة القومية للأنفاق) –٢٤ مليار جنيه لوزارة النقل –٢٧ مليار جنيه للهيئة القومية لسكك حديد مصر – من أهم المشروعات تطوير الوحدات النهرية على طول المجري الملاحي (من القاهرة الى اسوان ووادي حلفا) –استكمال تطوير وميكنة الموانيء البرية (السادس من أكتوبر والعاشر من رمضان وقسطل وأرقين) –إنشاء ١٣ ميناء جاف ومركز لوجيستى على مستوى الجمهورية.
قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات		(من أهم المشروعات التأشيرة الإلكترونية)، والشبكة الوطنية لخدمات الطوارئ والسلامة الموحدة، ورفع كفاءة الإنترنت وشبكات الربط للجهاز الإدارى للدولة وتطوير وتحديث البنية المعلوماتية والرقمية.
قطاع الشباب والرياضة		(إنشاء وتطوير ٧٠٠ ملعب خماسي ومركز شباب و٧ مدن شبابية و٧ استادات و٥ مدن رياضية و٨ مستشفيات ووحدات طب رياضى و٦٠ نادي، و٤ مراكز تعليم مدني في مطروح وبني سويف والفيوم وسوهاج) –تطوير ٢٠ قصر ثقافي، و٩ بيوت ثقافة طفل، و٤ مسارح، وعدة متاحف، منها متحف الفن المصري الحديث، وإنشاء ثلاثة أفرع لمكتبة مصر العامة.
قطاع التنمية المكانية		(تخصيص ١,٤ مليار جنيه لإنشاء مجمعات الخدمات الحكومية في المحافظات). – ١٠ مليار جنيه لتطوير ٧٥ تجمع حضري ضمن المرحلة الأولى لمبادرة (حياة كريمة) – تخصيص ١,٧ مليار جنيه لمبادرة «حوافز تميز الأداء في إدارة الإستثمار العام على المستوي المحلى – تخصيص ١٠ مليار جنيه للتخطيط المستجيب للنوع الإجتماعى للمرأة والطفل وذوى الهمم. –إنشاء ٢٠ مركز للأسر المنتجة و١٠ مستشفيات طب أطفال و٢٣ بيت ثقافة للطفل و٣٠٠٠ حضانة.
قطاع الكهرباء		(من أهم المشروعات توسيع الشبكة القومية للكهرباء وتأمين التغذية الكهربائية لمشروعات التنمية الاقتصادية بشرق العوينات والساحل الشمالى وسيناء وتوشكي والدلتا الجديدة ومشروع المونوريل.) – مشروعات توليد الطاقة بالرياح بمنطقة خليج السويس والزعفرانة وكوموبو والغردقة وبغرب أسوان. –المشروع الإقليمى (يورو–أفريقا) لربط الكهرباء بين مصر واليونان وقبرص الى الدول الأوروبية الأخري بقدرة ٢٠٠٠–٣٠٠٠ ميجاوات.
المشروعات الخضراء	**الاستثمارات الكلية للدولة ٣٣٦ مليار جنيه**	– دمج الإستدامة البيئية في الخطط التنموية في مجالات النقل (٣٠٠ مليار جنيه) و الكهرباء (٢,٤ مليار جنيه) والتمية المحلية (٢,٨ مليار جنيه)، والري (٢٦,٤ مليار جنيه) والإسكان (٤,٥ مليار جنيه) لتصل الإستثمارات الخضراء ٤٠٪ من جملة الإستثمارات العامة.

٩: تدخلات السياسة المالية لمواجهة الأزمة العالمية لحرب روسيا/أوكرانيا

تزامن توقيت إعداد الموازنة العامة مع وجود عدد من التحديات الهائلة والتى يعكسها المشهد الإقتصادى العالمى، من تداعيات جائحة كورونا، وبسبب الأزمة الروسية الأوكرانية والتي ساهمت فى وجود اضطرابات فى سلاسل الأمداد وبالتالى ارتفاعات كبيرة في الأسعار عالمياً خاصة أسعار السلع الأساسية والغذائية،

وقد عملت الحكومة المصرية ووزارة المالية على وضع إطار متسق ومتكامل لمساندة المواطنين والقطاعات الاقتصادية المتضررة من خلال سرعة إقرار إجراءات وحوافز وسياسات لتوفير السلع الأساسية بأسعار مدعمة، وإجراءات للحماية الاجتماعية. حيث تم إقرار حزمة مساعدات اجتماعية «بقيمة ١٣٠ مليار جنيه».

من أهم القرارات التي تضمنتها الحزمة المالية لمواجهة الأزمة ما يلي:

حزمة من الإجراءات المالية والحماية الاجتماعية تم تخصيصها للتعامل مع تداعيات الأزمات العالمية

١٣٠ مليار جنيه

للتعامل مع تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية وتخفيف آثارها على المواطنين.

٢٥٪

نسبة زيادة حد الإعفاء الضريبي من ٢٤ إلى ٣٠ ألف جنيه للتخفيف عن المواطنين.

٣ مليار جنيه

سيتم تدبيرها لضم ٤٥٠ الف أسرة جديدة للمستفيدين من برنامج (تكافل وكرامة).

١٩٠,٥ مليار جنيه

إجمالي القسط السنوي الذي ستتحمله الموازنة العامة للدولة لصالح صندوق التأمينات والمعاشات.

تم إقرار حزمة إجراءات إضافية للحماية الاجتماعية في يوليو العام الحالى تتراوح بين ١١ و١٢ مليار جنيه، لتشمل ضم مليون أسرة إضافية لبرنامج تكافل وكرامة بتكلفة سنوية تقدر بـ٥,٤ مليار جنيه ليصبح عدد المستفيدين من البرنامج أكثر من ٢٠ مليون مواطن، وصرف مساعدات استثنائية لـ ٩ ملايين أسرة لمدة ٦ أشهر بتكلفة مليار جنيه شهرياً لأصحاب المعاشات الذين يحصلون على معاش شهري أقل من ٢٥٠٠ جنيه، وأيضاً من العاملين بالجهاز الإداري للدولة الذين يحصلون على راتب شهري أقل من ٢٧٠٠ جنيه .

من أهم التسهيلات الممنوحة خلال التصدى للازمة العالمية

تقديم المساندة للفئات والقطاعات الأكثر تضرراً كما يلي:

- ٧ مليار جنيه لرفع حد الإعفاء الضريبي الشخصي من ٩ الاف جنيه الي ١٥ الف جنيه و الإجمالي من ٢٤ الف جنيه الي **٣٠ الف جنيه بزيادة ٢٥٪.**
- تحمل الخزانة قيمة الضريبة العقارية لقطاع الصناعة لمدة **٣ سنوات بقيمة ٣,٧٥ مليار جنيه**
- خصم نسبة ٥٠٪ **من الأرباح** الرأسمالية عند الطرح الأولي فى البورصة لمدة عامين.
- **إعفاء صناديق الاستثمار** والأوعية المستثمرة في البورصة من الضريبة.
- **إعفاء صناديق الاستثمار** في أدوات الدين والأسهم وصناديق وشركات رأس مال المخاطر.
- **تجديد العمل** بقانون إنهاء المنازعات الضريبية حتى ٣١ ديسمبر.

التعجيل بزيادة الأجور والمعاشات

أول أبريل ٢٠٢٢ تطبيق زيادة المرتبات بدلا من أول يوليو ٢٠٢٢

١٥٪

من الأجر الأساسي علاوة خاصة لغير المخاطبين بالخدمة المدنية بحد أدنى ١٠٠ جنيه شهرياً بعد زيادتها من ١٣٪

٣٣ مليار جنيه

سيتم تدبيرها لصرف العلاوة الخاصة المخاطبين بالخدمة المدنية والعلاوة الخاصة لغير المخاطبين والحافز الإضافي.

أبريل ٢٠٢٢

زيادة الحافز الإضافي الشهري للمخاطبين وغير المخاطبين بالخدمة المدنية بفئات مالية تتراوح بين (١٧٥ – ٤٠٠) جنيه.

٨٪

من الأجر الوظيفي بحد أدنى ١٠٠ جنيه العلاوة الدورية للمخاطبين بالخدمة المدنية بعد زيادتها من ٧٪.

العمل على ضمان توفير السلع الإستراتيجية للمواطنين

(وفقاً لمركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار، مجلس الوزراء)

زيادة المساحات المزروعة بالمحاصيل الاستراتجية

تم التوسع في زراعة القمح حيث بلغت المساحة المزروعة هذا العام إلى نحو **٣,٥ ملايين** فدان سنويا بزيادة **٢٥٠ ألف فدان** عن عام ٢٠٢١، وبإنتاجية متوقعة **(١٠) مليون طن** بزيادة نحو **مليون طن**.

مصر تخطط لرفع الاكتفاء الذاتي من السلع بحلول ٢٠٢٥

٥٠٠ ألف فدان

- زيادة مستهدفة في الرقعة الزراعية خلال ٢٠٢٢
- زيادة إنتاجية الفدان بنسبة **١٥٪ إلى ٢٠٪** من خلال رفع كفاءة استخدام المياه والبذور
- زيادة الصادرات الزراعية إلى **٣,٦ مليارات دولار** خلال ٢٠٢٢/٢٣ مقابل ٢,٤ مليار دولار في ٢٠٢١/٢٠

رفع الاكتفاء الذاتي من السلع المختلفة:

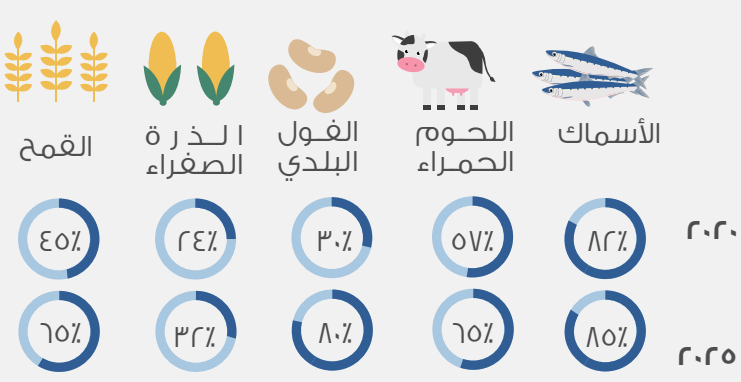

أكثر من ضعف عدد الفقراء يستفيد من الخبز المدعم

مع الوتيرة المتسارعة للزيادة السكانية تزداد الضغوط على برنامج دعم الخبز في مصر

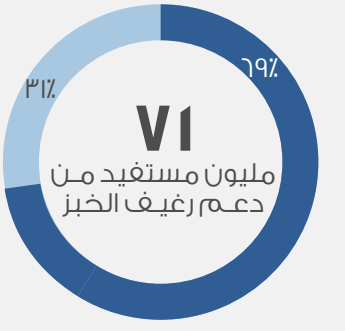

التوزيع النسبي لإجمالي مستفيدي الخبز كنسبة من إجمالي السكان في مصر

مدى استفادة المواطن من موازنة العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢٣

اهم مخصصات الحماية الاجتماعية:

من أهم مخصصات مشروع موازنة العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢٣

زيادة مخصصات الدعم والحماية الاجتماعية إلى **٣٥٦ مليار جنيه** تنفيذاً للتوجيهات الرئاسية وتخصيص **٢٢ مليار جنيه** لزيادة المستفيدين من **(تكافل وكرامة) و(الضمان الاجتماعى) لأربعة ملايين أسرة**

٣٧٦ مليار جنيه للاستثمارات بالموازنة العامة للدولة بنسبة **نمو سنوى ١٨,٣٪ مقارنة بختامى مبدئي ٢٢/٢١** لتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين وخلق المزيد من فرص العمل خاصة للشباب وزيادة المشروعات الصديقة للبيئة إلى ٥٠٪

٣,٥ مليار جنيه لتوصيل الغاز الطبيعى لنحو **١,٢ مليون وحدة سكنية و٧,٨ مليار جنيه** لتمويل مبادرات الإسكان الاجتماعى

٦ مليارات جنيه للاستمرار فى تمويل برنامج دعم المصدرين وتوفير المخصصات المالية المطلوبة لسرعة رد الأعباء التصديرية للمصدرين

زيادة مخصصات الأغذية بمشروع الموازنة المعروض (تتضمن الأغذية المدرسية) لتصل إلى **١٢,٢ مليار جنيه بزيادة سنوية قدرها ٥٩,١٪ مقارنة بختامى مبدئي ٢٢/٢١**

زيادة مخصصات المياه إلى **٢,٧ مليار جنيه بزيادة سنوية قدرها ٣٩,٧٪ مقارنة بختامى مبدئي ٢٢/٢١**

زيادة مخصصات النقل والانتقالات إلى **٤,٩ مليار جنيه بزيادة سنوية قدرها ١,٦٪ مقارنة بموازنة ٢٢/٢١**

تخصيص **١,٨ مليار جنيه لدعم نقل الركاب، و ٥,٥ مليار جنيه** لدعم سكك الحديد (تشمل ٥,٢ مليار جنيه دعم خطوط سكك الحديد، و ٠,٣ مليار جنيه دعم إشتراكات طلبة وإمتيازات)

تخصيص **٢ مليار جنيه** لدعم الأدوية وألبان الأطفال

الأجور بموازنة العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢٣

زيادة مخصصات **الأجور بـ ٤٢ مليار جنيه مقارنة بختامى مبدئي ٢٢/٢١ إلى نحو ٤٠٠ مليار جنيه** لتحسين دخول ما يقرب من ٤,٥ مليون موظف يعمل بالجهاز الإدارى للدولة ومن أهم إصلاحات الأجور ما يلي:

- زيادة المعاشات بنسبة **١٣٪ وبحد أدنى ١٢٠ جنيه** (تكلفة سنوية ٣٨ مليار جنيه) بالإضافة الى **٨ مليار جنيه** نتيجة الزيادة في شهر ابريل ٢٠٢٢.
- زيادة الحافز الإضافي بفئات مالية شهرية مقطوعة ومتدرجة وفق الدرجات المالية لكل من المخاطبين بقانون الخدمة المدنية، وغير المخاطبين بقانون الخدمة المدنية (١٧٥ جنيه للدرجات المالية السادسة، الخامسة، الرابعة / ٢٢٥ جنيه للدرجة الثالثة / ٢٧٥ جنيه للدرجة الثانية/ ٣٢٥ جنيه للدرجة الأولى/ ٣٥٠ جنيه لدرجة مدير عام / ٣٧٥ جنيه للدرجة العالية/ ٤٠٠ جنيه للدرجة الممتازة) وهي ذات الفئات المعمول بها بموازنة السنة المالية الحالية ٢٠٢١/٢٠٢٢. بتكلفة ١٨ مليار جنيه، بالإضافة إلى تكلفة إضافية ٥ مليار جنيه نتيجة الزيادة في شهر ابريل ٢٠٢٢
- زيادة حد الإعفاء الضريبي **٢٥٪ من ٢٤ ألف جنيه الى ٣٠ ألف جنيه** بتكلفة سنوية ٨ مليار جنيه
- منح العاملين المخاطبين بقانون الخدمة المدنية بدءا من ابريل ٢٠٢٢ علاوة دورية بنسبة **٨٪ من الأجر الوظيفى بحد أدنى ١٠٠ جنيه**، وغير المخاطبين بنسبة زيادة ١٥٪ من الاجر الأساسي بتكلفة **٨ مليار جنيه**، بالإضافة إلى تكلفة إضافية ٢ مليار جنيه نتيجة للزيادة في شهر ابريل ٢٠٢٢.

- تعيين عدد **٣٠ ألف معلم مساعد** بتكلفة سنوية تقدر بنحو **١,٨ مليار جنيه لسد العجز** في المعلمين من خلال مسابقة تجرى لهذا الغرض. متوسط تكلفة شهرية تقدر بنحو ٣٨٠٠ جنيه.

- **تعيين ٣٠ ألف طبيب** وصيدلي بتكلفة أخري تزيد عن **١,٨ مليار جنيه**.

- **زيادة حافز الجودة للسادة أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بالجامعات والمراكز والمعاهد والهيئات البحثية** المخاطبين بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات في أطار سابق توجيهات السيد رئيس الجمهورية بتحسين دخولهم وخاصة الشباب منهم.

قطاع الصحة

المخصصات المالية لقطاع الصحة بموازنة عام ٢٣/٢٢

استيفاء نسب الإستحقاق الدستورى بتخصيص إجمالى **٣١٠,٢ مليار جنيه لقطاع الصحة** بموازنة ٢٣/٢٢.

١٠,٩ مليار جنيه للأدوية والمستلزمات الطبية، وعلاج غير القادرين على نفقة الدولة بموازنة ٢٣/٢٢

المخطط الإستثماري- قطاع الصحة
(وفقاً لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية):

- إنشاء وتطوير ١٥ مستشفى و**١٠٤ وحدة صحية** في إطار مبادرة (حياة كريمة)، باعتمادات ٢,٨مليار جنيه
- إنشاء وتطوير **٩٤ مستشفى و ٤٤٨ وحدة صحية** ضمن منظومة التأمين الصحي الشامل
- إنشاء وتطوير **١٤٨ مستشفى** تابعة لأمانة المراكز الطبيّة المتخصّصة.
- توفير **١٥٠٠ سرير رعاية مَركزة** في كافة المحافظات مع التركيز على ٦ محافظات (قنا، البحيرة، سوهاج، المنيا، السويس،الجيزة)،
- زيادة أسِرة المستشفيات الحكومية **بنسبة ١١٪**
- الانتهاء من إنشاء وتطوير ٢٩ مستشفى باعتمادات **٨٠٠ مليون جنيه**
- الانتهاء من إنشاء وتطوير **سبعة مستشفيات جامعيّة**
- إحداث تطوير شامل ل **٥٢ لصحة وتنمية الأسرة**
- استمرار دعم مبادرات «**١٠٠ مليون صحة**» و«**القضاء على قوائم الانتظار**».
- توفير **الأدوية والأمصال وألبان الأطفال والمستلزمات والأجهزة الطبية**، وزيادة حضانات الأطفال

قطاع التعليم بموازنة العام المالى ٢٣/٢٢

المخصصات المالية لقطاع التعليم بموازنة عام ٢٣/٢٢

استيفاء نسب الإستحقاق الدستورى بتخصيص **٤٧٥,٧ للتعليم الجامعى** وقبل الجامعى و**٧٩,٣ مليار جنيه للبحث العلمى** بموازنة العام المالى ٢٣/٢٢.

المخطط الإستثماري – التعليم قبل الجامعى (وفقاً لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية):

- خفض كثافات الفصول، والتوسّع في إتاحة التعليم للجميع دون تمييز،
- توجيه استثمارات لهيئة الأبنية التعليمية بقيمة **١٥,٤ مليار جنيه بمعدل نمو ٤٠** ٪، لإنشاء ٢٥ ألف فصل في كافة المراحل التعليمية.
- تخصيص **٢,٥ مليار جنيه** لإنشاء المدارس اليابانية ومدارس النيل ومدارس المتفوقين في العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات STEM والبالغ عددها حاليا **١٩ مدرسة**،
- إنشاء **٢٠ مدرسة** للتكنولوجيا التطبيقية، لربط التعليم باحتياجات سوق العمل،
- التوسّع في توفير الشاشات والفصول الذكية بقيمة **٣٢٤ مليون جنيه**،
- البدء في تنفيذ برنامج «التعليم ٢» باعتمادات مالية **٧٠٠ مليون جنيه** لتحسين أداء المعلم،
- توجيه **٧٠٠ مليون جنيه** لبنك المعرفة،

المخطط الإستثماري– التعليم الجامعي: (وفقاً لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية):

- التوسع في ميكنة الاختبارات بالجامعات الحكومية، بمخصصات قدرها **١ مليار جنيه لميكنة ١٥٤ مركز**
- إنشاء وتشغيل ٦ جامعات تكنولوجية جامعات (٦ أكتوبر، أسيوط الجديدة، طيبة الجديدة بالأقصر، شرق بورسعيد، سمنود بالغربية، برج العرب بالإسكندرية) بطاقة استيعابية **٢٢,٥ ألف طالب**، ليصل إجمالي الجامعات التكنولوجية إلى ٩ جامعات،

- إنشاء وتشغيل ١٥جامعة أهلية، منها (الزقازيق، بنها، بني سويف، المنصورة، أسيوط، حلوان، الوادي الجديد، السويس، المنيا، المنوفية) بطاقة استيعابية ١٥٠ ألف طالب، باعتمادات **٧,٤ مليار جنيه**،
- تم بدء الدراسة في أربع جامعات تضم **٤٠ كلية تتيح تكنولوجيا العلوم** الحديثة (العلمين الدولية، الملك سلمان الدولية، الجلالة، المنصورة الجديدة).

من اهم المبادرات في ضوء موازنة العام المالي الجديد التي تخص المواطن:

١- المشروع القومى لتنمية الريف المصري (حياة كريمة)

- تستهدف **مبادرة (حياة كريمة) ٤٥٨٤ قرية تقع في ١٧٥ مركز و ٢٠ محافظة** ويبلغ إجمالي المستفيدين **٥٨ مليون مستفيد** خلال الفترة من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٣ ؛
- تنفيذ المشروع القومي لتنمية الريف المصري (حياة كريمة) بتكلفة إجمالية تتجاوز **٧٠٠ مليار جنيه** على ثلاث سنوات، لتطوير القرى المصرية في الريف، خاصة التعليم والصحة والبنية التحتية والتشغيل.

وقد أدرجت الأمم المتحدة مبادرة حياة كريمة ضمن أفضل الممارسات الدولية للعديد من الأسباب:

- المبادرة لديها مستهدفات كمية واضحة، قابلة للقياس، توافر الموارد التي تضمن تنفيذها، لها نطاق زمني محدد، وتتلاقى مع العديد من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة.

٢- المشروع القومي لإحلال المركبات

- مخصصات بقيمة **٤٩٤ مليون جنية** بموازنة ٢٣/٢٢ لتمويل المشروع القومي لإحلال المركبات
- تحويل **١٥،٥٠٠ سيارة أجرة وميكروباص وملاكى** لتعمل بالغاز الطبيعي بدلاً من السولار والبنزين
- سيحقق المشروع وفر للمستفيد بنحو **٥٠ ٪ من تكلفة السيارة** خلال فترة عمر سداد المركبة.

٣- منظومة التامين الصحى الشامل

- تجاوز عدد المسجلين بالمنظومة **٤,٥ مليون** مواطن.
- استكمال تطبيق منظومة التامين الصحى الشامل لمحافظات الأقصر والإسماعيلية وجنوب سيناء وأسوان والسويس وبورسعيد، بالإضافة إلى إثابة الأطقم الطبية ومعاونيهم والتمريض العاملين بالمبادرات المختلفة بقطاع الصحة خاصةً العاملين بمواجهة فيروس كورونا والمبادرات الأخرى تحت مظلة (١٠٠ مليون صحة).

- تم **صدور القانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٨ بشأن التأمين الصحي الشامل**.
- المؤمن عليهم من فئات الغير قادرين بمن فيهم المتعطلون عن العمل وغير القادرين وغير المستحقين او المستفذين لمدة استحقاق تعويض البطالة وكذلك كل فرد من افراد الاسرة المعالين.

أهم أولويات سياسات الإصلاح على جانب الإيرادات العامة

التوسع في عملية ميكنة وتبسيط إجراءات تحصيل الإيرادات والمدفوعات الحكومية وإدارة الأصول والمخاطر (ميكنة ودمج منظومة الضرائب والضريبة العقارية والجمارك– سرعة رد الضريبة – إدارة مخاطر متطورة

متابعة وتحديث تنفيذ استراتيجية الإيرادات وبما يضمن زيادة الحصيلة الضريبية بنحو ٠,٥٪ من الناتج سنويا مع استقرار ووضوح وعدالة السياسات الضريبية المتبعة

العمل على تقليص والحد من الإعفاءات واستبدالها بحوافز تضمن تحقيق الاستدامة وزيادة الانتاجية

العمل على توسيع القاعدة الضريبية وتحسين كفاءة وعدالة المنظومة الضريبة (التجارة الالكترونية – الرسوم و الضرائب الخضراء– الضرائب على المجالات المضرة بالصحة والبيئة– دمج القطاع غير الرسمي– الاهتمام بنشاط الحصر والتسجيل – المهن الحرة وضريبة المرتبات

إصلاحات القوانين الضريبية

- **تعديلات قانون ضريبة الدخل** وقانون **ضريبة القيمة المضافة** لتحصيل الضريبة على التجارة الإلكترونية (متوقع تحصيل **١٠ مليار جنيه** من ضرائب التجارة الالكترونية وارباح البنوك العامة)
- المضي قدماً ببرنامج **الطروحات العامة** (متوقع حصيلة **٦ مليار جنيه**)
- استيفاء حقوق الخزانة العامة من العوائد على الأصول المملوكة للدولة (**١١,٦ مليار جنيه فوائض** من الهيئات الاقتصادية) و(**١٠ مليار جنيه** من شركات القطاع العام)
- استمرار تفعيل قانون الضرائب على **المهن الحرة** وتحصيل **الضريبة المفروضة** على الأرباح الرأسمالية
- تطوير وتحسين المعاملة الضريبية على عوائد الأوراق المالية الحكومية من أذون وسندات (متوقع **٩٣ مليار جنيه**)
- تحسين التغطية الضريبية من خلال ربط م**نظومة ضرائب المرتبات** بقواعد بيانات صناديق المعاشات

من أهم الإيرادات بموازنة العام المالى ٢٣/٢٢

المبلغ بالمليار جنيه		١٥١٨	اجمالى الإيرادات
تمثل ٧٧٪ من اجمالى الإيرادات		١١٦٩	الضرائب
أهم البنود فى الإيرادات الضريبية			
٩,٢٪		١٠٧,٣	ضرائب دخل (من مرتبات موظفي الحكومة)
٥,٣٪		٦٢,٥	ضرائب دخل من المهن الحرة (أطباء، مهندسين، محاميين...ألخ)
١٤,٢٪		١٦٦,١	ضرائب دخل من باقى الشركات (متعلقة بالنشاط الاقتصادى)
٣,٤٪		٣٩,٦	ضرائب دخل من هيئات سيادية–(قناة السويس)
٣,٥٪		٤١,١	ضرائب دخل من هيئات سيادية -(الهيئة العامة للبترول)
٨,٠٪		٩٣,٤	ضرائب ممتلكات على أذون وسندات الخزانة
١٣,٨٪		١٦٠,٩	ضرائب قيمة مضافة على السلع المستوردة
٨,٣٪		٩٧,٤	ضرائب قيمة مضافة على السلع المحلية
تمثل ٢٢,٩٪ من اجمالى الإيرادات		٣٤٨	الإيرادات الأخرى
أهم البنود فى الإيرادات الأخري			
٣,٣٪		١١,٦	أرباح أسهم من الهيئات الاقتصادية
٤,٦٪		١٦	أرباح أسهم من شركات القطاع العام وقطاع الاعمال العام
١١,٦٪		٤٠,٦	أرباح أسهم من قناة السويس
٣,٥٪		١٢,٣	أرباح أسهم من هيئة البترول
٠,٤٪		١,٦	عائدات من المناجم والمحاجر

الإصلاح الهيكلي والمؤسسي الخاص بضرائب

الدخل وضريبة القيمة المضافة

- إعادة هندسة إجراءات العمل بمصلحة الضرائب المصرية لدمج مصلحتى (ضرائب الدخل والقيمة المضافة)
- إعداد استراتيجية الإيرادات متوسطة المدى لضمان وجود قدر من الشفافية والوضوح.
- استكمال تطبيق منظومة الفاتورة الالكترونية وفقا لحكام القانون رقم (٢٠٦) لسنة ٢٠٢٠.
- تطبيق نظام ضريبي مبسط للشركات المتناهية الصغر والصغيرة وتحفيز دمج القطاع غير الرسمي.
- مشروع التحصيل الإلكتروني للضرائب بهدف خلق بيئة عمل ذكية للإدارة الضريبية
- مشروع الفاتورة الإلكترونية، انضمت له أكثر من ٧١ ألف شركة حتى الأن وسوف ينتهي ضم باقى الشركات بنهاية عام ٢٠٢٢
- مشروع مراقبة تحصيل الضريبة من خلال الإيصالات الإلكترونية.
- إنشاء مكاتب تحصيل ضريبي متخصصة للتعامل مع كبار وصغار الممولين.
- إلزام كبار الممولين بالميكنة الإلكترونية في عملية الدفع والتحصيل والتظلم

إصلاحات منظومة الجمارك:

- استصدار **قانون الجمارك الجديد رقم ٢٠٧** لسنة ٢٠٢٠ لتبسيط الإجراءات الجمركية، واستحداث نظم جمركية جديدة.
- تعديل فئات التعريفة الجمركية على **بعض السلع الواردة** من الخارج لتشجيع الاستثمار والحفاظ على البيئة
- مشروع الكشف بالأشعة على الحاويات في المنافذ الجمركية **للحد من حالات التهريب الجمركي**.
- مشروع النافذة الواحدة و**يشمل إنشاء وتجهيز المراكز اللوجستية** بغرض تيسير الإجراءات الجمركية وميكنتها
- مشروع **نظام الفاعل الإقتصادى** المعتمد، والذي يتضمن إصدار قائمة بالشركات ذات السمعة الطيبة
- مشروع **نظام التسجيل** المسبق للمشحونات، و**نظام إدارة المخاطر**، بهدف الاستغناء عن المستندات الورقية وربطها بشبكات سلاسل الإمداد الدولية
- من أهم الإصلاحات **تحديث الخرائط الجغرافية** للمناطق السكنية لبناء قاعدة بيانات الثروة العقارية، والتوسع فى العمل بنظام التحصيل الإلكتروني للضريبة العقارية.

استراتيجية الايرادات على المدى المتوسط (MTRS)

- تم إعداد استراتيجية الإيرادات المتوسط المدى (MTRS) للفترة من ٢٠٢٠/٢٠٢١ حتى ٢٠٢٣/٢٠٢٤
- مصر تعتبر من أوائل الدولة عالميا التى تطبق هذا الاسلوب الحديث فى ادارة الاصلاحات.
- تعد استراتيجية خارطة طريق لضمان استمرار تطوير وإصلاح النظام الضريبي من خلال ثلاث محاور رئيسية:
- السياسات الضريبية / الإدارة الضريبية والإجراءات التنظيمية / القوانين والتشريعات الضريبية.
- تهدف وزارة المالية ان تكون الاستراتيجية وثيقة عامة تشاركية تعكس اراء ورغبات جميع الاطراف المعنية،
- أن تكون آلية للمتابعة والتنفيذ لضمان القيام بالإصلاحات الضريبية وغير الضريبية المستهدفة على المدى المتوسط
- ضمان اكبر قدر من فاعلية وكفاءة الجهود المبذولة لتطوير وتنمية الايرادات.

أهم أولويات سياسات إصلاح الإنفاق العام بالموازنة

الإصلاح التشريعي: قانون المالية العامة الموحد رقم ٦ لسنة ٢٠٢٢

- قانون المالية العامة الموحد رقم ٦ الذي أصدره مجلس النواب المصري في فبراير ٢٠٢٢ يمثل تحول تشريعي غير مسبوق وركيزة أساسية نحو تطبيق موازنة البرامج والأداء.
- القانون يدمج بين قانوني المحاسبة الحكومية وقانون الموازنة العامة للدولة.
- يمثل اطاراً قانونياً جديداً يهدف الي تعزيز الإفصاح والشفافية والمشاركة المجتمعية (المادة ٤ , الباب الأول) وإعطاء الموازنة مرونة أكبر في تحقيق أهدافها المرجوة في ضوء الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والأهداف الاستراتيجية للدولة.
- يمهد الطريق للتطبيق الكامل لموازنة البرامج والأداء خلال فترة ٤ سنوات
- يحدد دوراً رائداً لوزارة المالية في ضمان التنفيذ الملائم للانضباط المالي و في الحفاظ علي رقابة صارمة علي الإيرادات و النفقات بطريقة آلية (من خلال نظام معلومات الإدارة المالية الحكومية: GFMIS) لضمان تحقيق الامتثال المالي.
- تمت صياغة مواد القانون في ضوء الممارسات الدولية وبمراعاة التحول الرقمي.

تطبيق موازنة ذات أسقف مالية للأنفاق العام

- وضع المستهدفات المالية والمستهدفات المتعلقة بالدين في وقت مبكر من عملية إعداد الموازنة،
- تخصيص أسقف إنفاق مع التركيز على التصنيف الوظيفي / القطاعي لضبط الإنفاق العام.

٤.٣ دين أجهزة الموازنة العامة للعام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣

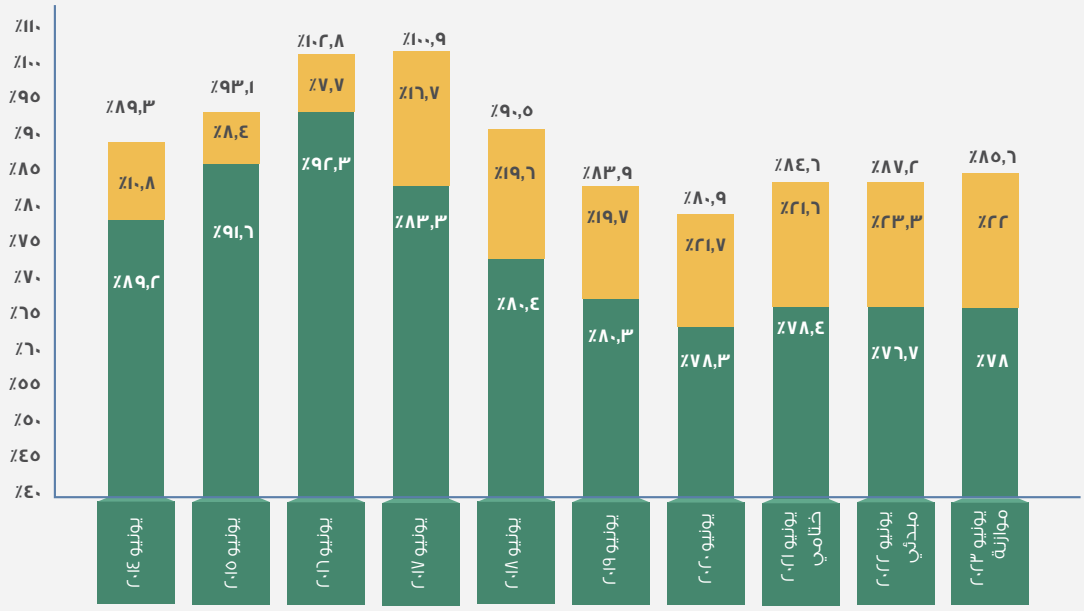

إطالة عمر دين أجهزة الموازنة العامة

- إطالة عمر الدين إلى **٣,١ عام** في يونيو ٢٠٢٢ ارتفاعا **من ١,٣ عام** في يونيو ٢٠١٣ ونحو ١,٨ عام في يونيو ٢٠١٤.

إستراتيجية الدين على المدى المتوسط

- إستهداف وضع الدين العام في **مسار نزولي** ومستدام من خلال استراتيجية واضحة لإدارة الدين تحدث دورياً.
- تنويع مصادر التمويل بين **الأسواق المحلية والخارجية**،

تشمل إستراتيجية إدارة الدين ثلاث مستهدفات:

- إطالة عمر دين أجهزة الموازنة عن طريق التوسع فى الاعتماد على أدوات الدين طويلة الأجل.
- إحتواء وخفض عبء خدمة الدين على المدى المتوسط.
- توسيع قاعدة المستثمرين وتعزيز المنافسة فى سوق الأوراق المالية الحكومية المصرى.

الصكوك

- صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٣٨ لعام ٢٠٢١ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الصكوك
- إستهداف جذب شريحة جديدة من المستثمرين الراغبين فى أدوات التمويل المطابقة للشريعة.
- سيكون لها تأثير إيجابى على خفض تكلفة الدين نظراً لعائداتها

سندات الساموراي في أسواق المال اليابانية

إطلاق أول سندات ساموراي مصرية في أسواق المال اليابانية بقيمة إجمالية **٦٠ مليار ين ياباني**، بما يُعادل نصف مليار دولار،

الإصدار بمعدل عائد ٠,٨٥٪ سنويًا لأجل ٥ سنوات، بمتوسط تكلفة سنوي ٢,٣٪ بما يجعل الإصدار أكثر تميزًا مقارنة بأسعار كوبونات إصدارات السندات الدولية.

ساهم الإصدار في تنويع مصادر وأدوات التمويل، وتوسيع قاعدة المستثمرين في الأسواق الاسيوية.

السندات الدولية المقومة بالدولار الأمريكي سبتمبر ٢٠٢١

طرح سندات دولارية خلال عام ٢٢/٢١ بقيمة ٣ مليارات دولار على ثلاث شرائح (٦-١٢-٣٠ سنة).

الإقبال على السندات الدولية المصرية جاء من أكثر من ٣٠٠ مستثمر والذي وصل قبل نهاية الطرح إلى حوالي٩ مليارات دولار وبما يمثل نسبة تغطية حوالي ٣ مرات قيمة الطرح

ساهم الطرح في خفض معدلات أسعار الفائدة (الكوبون).

٤: المخاطر المالية خلال العام المالي ٢٣/٢٢

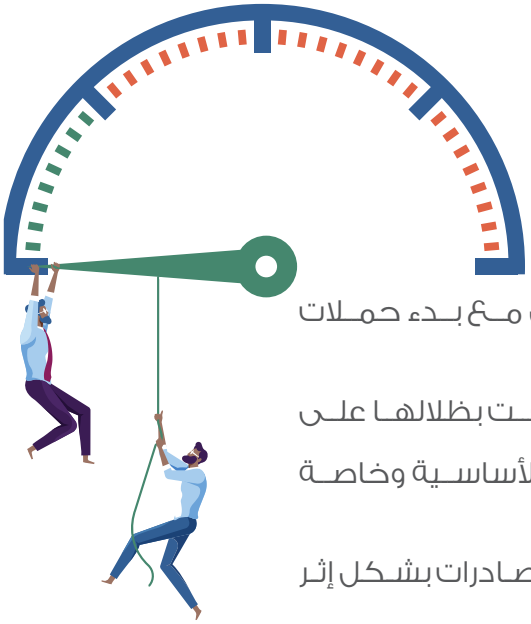

الاقتصاد العالمي

- كان من المتوقع أن **يبدأ الاقتصاد العالمي في التعافي** مع بدء حملات التطعيم في مختلف البلدان.
- إلا أن **الاضطرابات المصاحبة للصراع الروسي الأوكراني** ألقت بظلالها على

الارتفاع الكبير في معدلات التضخم وارتفاع أسعار المواد الأساسية وخاصة الغذائية والبترولية وأيضاً ارتفاع أسعار الفائدة عالمياً

- مما ساهم في **إنخفاض الاستهلاك والإنفاق الرأسمالي** والصادرات بشكل إثر سلباً على أداء الاقتصاديات المتقدمة والناشئة على حد سواء.
- ويشكل احتمال **تغير الافتراضات الاقتصادية الداخلية والخارجية علي الموازنة** أحد أهم مصادر المخاطر المالية،
- لذا فقد تم إعداد موازنة العام المالي ٢٣/٢٢ بشكل حذر وبما يضمن التحوط لمواجهة أية **انحرافات عن التقديرات المستهدفة،**

ولكن تظل المستهدفات المالية عرضة للتأثر وبشدة بوجود تغيرات كبيرة فى الافتراضات التالية:

أسعار الصرف والفائدة والنفط

- يقدر الأثر المالي السلبي على الاقتصاد المصرى لكل انخفاض (ارتفاع) بمقدار ١٪ في النمو السنوي لحركة التجارة العالمية على اجمالى ما يؤول للخزانة العامة من ايرادات قناة السويس بنحو **٢٪ مما يؤدى الى انخفاض (ارتفاع)** حصيلة ما يؤول للخزانة من **قناة السويس بنحو ٢ مليار جنيه**.
- ويقدر أي ارتفاع في أسعار الفائدة المحلية بنحو ١٠٠ **نقطة مئوية (١٪) مقارنة بما هو مستهدف** بمشروع الموازنة سيكون له تأثيراً سلبياً على عجز الموازنة وذلك نتيجة زيادة فاتورة خدمة دين أجهزة الموازنة العامة **بنحو ٢٨ مليار جنيه سنوياً**.
- كما أنه في حال ارتفاع سعر النفط العالمي **بنحو ١ دولار/برميل سيؤدى ذلك إلى تدهور صافي العلاقة** مع الخزانة وبالتالي زيادة العجز الكلى المستهدف بأكثر من ١ مليار جنيه لكل زيادة مقدارها دولار للبرميل عما هو مقدر بالموازنة.

الضمانات

- تقوم وزارة المالية بإصدار الضمانات التى تمكن الجهات المملوكة للدولة من الحصول على قروض من المؤسسات المالية المحلية أو الخارجية وكذلك تسهيلات من الموردين لتمويل المشروعات القومية والمرافق العامة.
- تركز إصدار الضمانات لقطاعات الطاقة (الهيئة العامة للبترول وشركات الكهرباء) والنقل (هيئة قناة السويس والهيئة القومية للأنفاق) والإسكان (هيئة المجتمعات العمرانية). حيث بلغت الضمانات الصادرة لتلك الجهات نحو ٧٩٪ تقريبا من إجمالي الضمانات القائمة في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢.

تعزيز إدارة المخاطر المالية

وضع نظام شامل لتقييم اصدار الضمانات الحكومية،

إنشاء وحدة لإدارة المخاطر المتعلقة،

استمرار تطبيق آلية التسعير التلقائي للمنتجات البترولية.

إعداد تقرير نصف سنوي لأهم المخاطر المالية.

إعداد استراتيجية الضمانات الحكومية

ما هو الاقتصاد الأخضر؟

يهدف الإقتصاد الأخضر إلى تحسين مستوى معيشة المواطنين، ويُوجَّه فيه الاستثمارات العامة والخاصة من خلال تعزيز كفاءة استخدام الموارد الطبيعية، وتخفيض انبعاثات الكربون والنفايات والتلوّث وحماية البيئة.

أمثلة لبعض المشروعات الخضراء:

مشروعات الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية والرياح

مشروعات إعادة تدوير المياه لاستخدام مياه الصرف في الزراعة ومحطات تحلية المياه

مشروعات الصرف الصحى الامن ومحطات المياه

الزراعة المستدامة من خلال استخدام الأسمدة والمبيدات والمخلفات الأمنة

استخدام طرق الري الحديثة

رفع كفاءة وتبطين الترع

الاستغلال الأمثل للمياه الجوفية والتوسع في الابار

تصنيع السيارات الكهربائية والتي تعمل بالغاز الطبيعى.

وسائل النقل المستدامة التي تعمل بواسطة الكهرباء

الصناعة التكنولوجيا غير ملوثة للبيئة

(الجيل الرابع للصناعات التكنولوجيا مثل الذكاء الإصطناعي والرقمنة)

خفض معدلات توليد المخلفات، والإنبعاثات الضارة بالبيئة

التحول من المازوت والسولار الى الغاز الطبيعى

عدد المنازل المتصلة بالغاز الطبيعى

تحويل وسائل النقل العام الى الغاز الطبيعى

التوسع في توفير الأدوات التكنولوجية في التعليم.

الفنادق الحاصلة على شهادة النجمة الخضراء

خفض عدد المناطق العشوائية

استخدام لمبات الليد الموفرة في إضاءة الشوارع والمنازل.

المستشفيات الخضراء (المستلزمات الطبية الخالية من البلاستيك غير القابل للتدوير، والمزودة بأجهزة للتخلص الآمن من المخلفات الطبية)

الرياضة الخضراء: المشروعات والأنشطة والمنشآت الرياضية التي لا تضر بالبيئة المحيطة،
المباني الخضراء: المباني صديقة البيئة والتي تعمل على ترشيد استهلاكات الطاقة والمياه والموارد بشكل عام،

التخلص الامن من المخلفات الصناعية والمخلفات الالكترونية

مصر من أكبر منتجي الطاقة المتجددة في أفريقيا

(وفقاً لمركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار، مجلس الوزراء)

الطاقة الشمسية

مصر ثاني أكبر دولة إنتاج الطاقة الشمسية في أفريقيا في ٢٠٢٠

١٦٨٠ ميجاوات
قدرة مصر على توليد الطاقة الشمسية

القدرة المركبة لتوليد الطاقة الشمسية في أفريقيا ٢٠٢٠

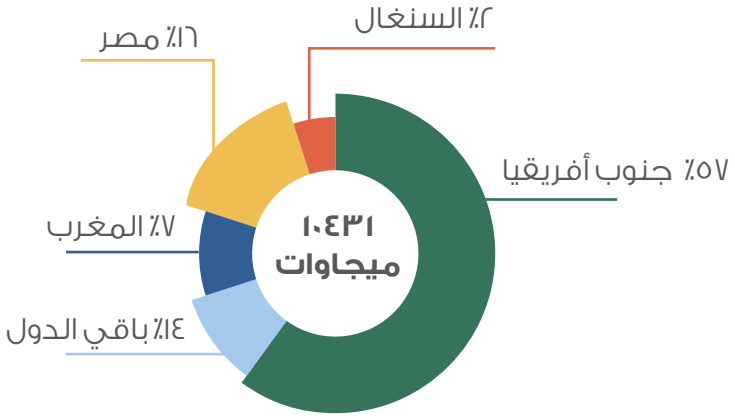

طاقة الرياح

مصر ثالث أكبر دولة في توليد طاقة الرياح في أفريقيا

١٣٨٠ ميجاوات
حجم إنتاج مصر في طاقة الرياح

القدرة المركبة لتوليدطاقة الرياح في أفريقيا ٢٠٢٠

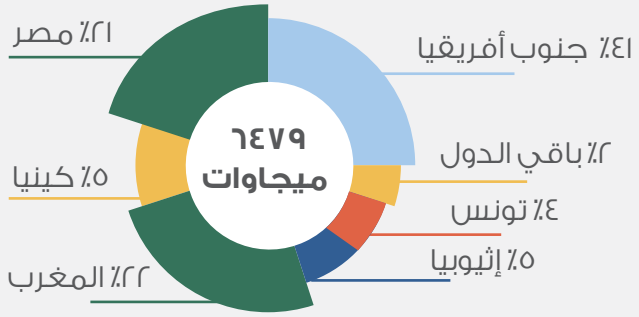

٧٥٪ من الاستثمارات في مصادر الطاقة المتجددة لإفريقيا تركزت في ٤ دول من بينها مصر خلال الفترة ٢٠١٠–٢٠٢٠

٨,٢ مليارات دولار حجم استثمارات الطاقة المتجددة التي تلقتها مصر خلال الفترة ٢٠١٠–٢٠٢٠

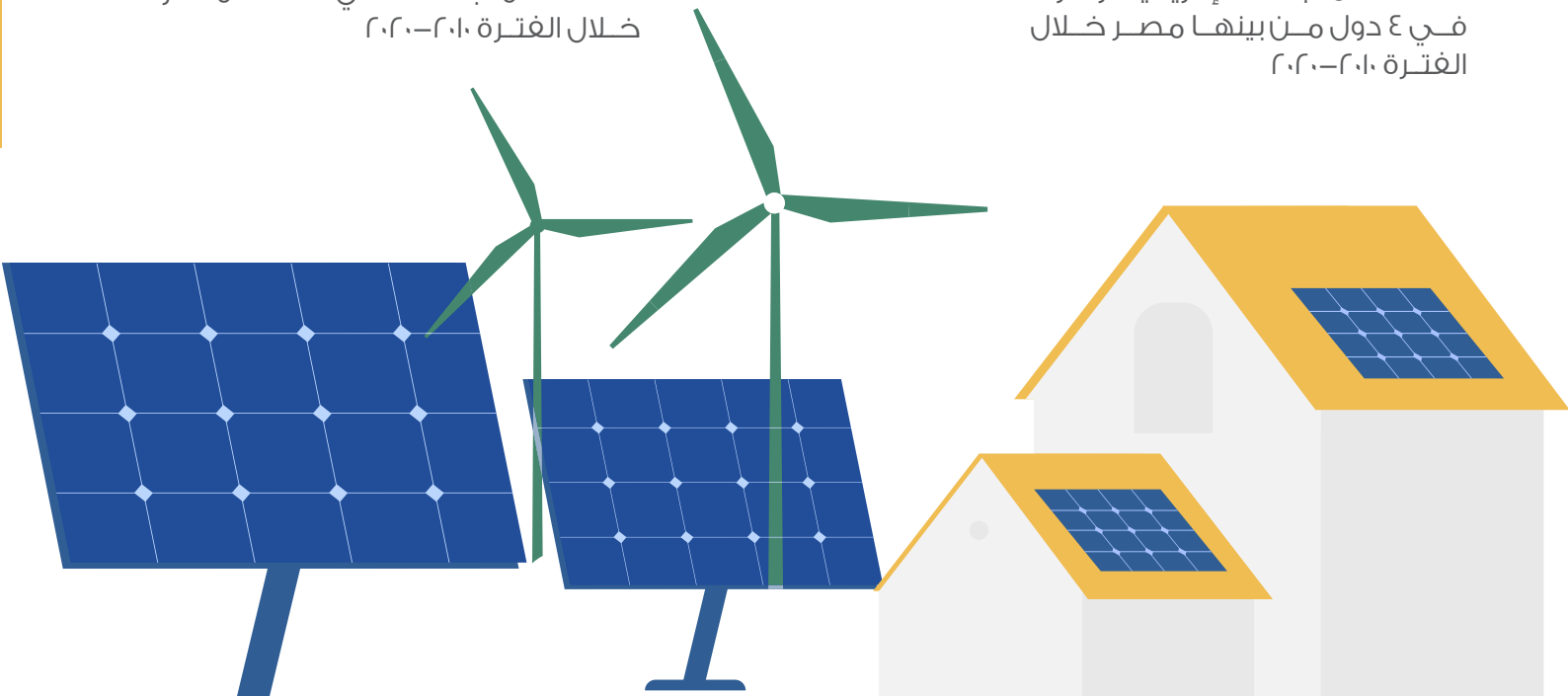

فرص التمويل الجديدة – السندات الخضراء

مصر تفوز بجائزتين دوليتين عن أول إصدار سيادي أخضر بالشرق الاوسط وشمال إفريقيا

الجوائز التي حصلت عليها مصر:

٧٥٠ مليون دولار
قيمة الإصدار الاول لمصر في سوق السندات الخضراء في سبتمبر ٢٠٢٠

١٥ مشروعاً تمت المساهمة في تمويلها من خلال السندات الخضراء تضم:

- مشروع المونوريل،
- محطة الضبعة لتحلية المياه بمطروح،
- محطة معالجة المياه بالمحاميد بأسوان،
- مشروعات المياه والصرف الصحي بشمال وجنوب الصعيد

توزعت عوائد إصدار السندات الخضراء بين

٥٤٪ لمشروعات المياه والصرف الصحي المستدام،

٤٦٪ لمشروعات النقل النظيف

مصر تحسن من كفاءة خدمات مياه الشرب والصرف الصحي

(وفقاً لمركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار، مجلس الوزراء)

٩٨,٧٪ نسبة السكان
المستفيدين من خدمات مياه الشرب النقية خلال ٢٠٢١ مقابل ٩٨,٥٪ خلال ٢٠٢٠.

٧٦,٧٪ نسبة السكان
المستفيدين من خدمات الصرف الصحي خلال ٢٠٢١ مقابل ٦١,٥٪ في ٢٠٢٠

٨٦,٦٪ نسبة مياه الصرف
المعالج في مصر خلال ٢٠٢٠ مقابل ٧٤,٣٪ خلال ٢٠١٩.

كما تنفذ مصر الخطة الاستراتيجية للتوسع في إنشاء محطات تحلية مياه البحر لتوفير ٦,٤ ملايين ٣ م يومياً من إحتياجات المواطنين للشرب

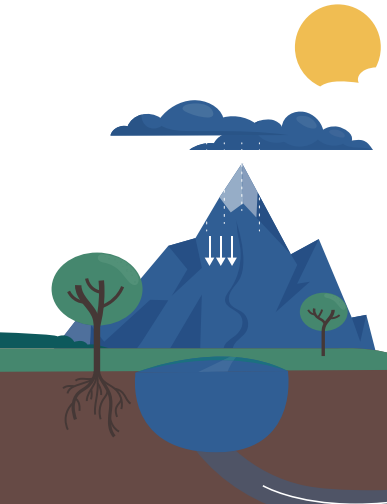

قناة السويس تتحول لقناة خضراء:

(وفقاً لمركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار، مجلس الوزراء)

- تشغيل محطات الإرشاد ١٦ بالطاقة المتجددة،
- تحويل البحرية الخاصة بالهيئة للعمل بالغاز الطبيعي،
- تشجيع عملاء القناه على إستخدام وقود صديق البيئة
- تشغيل بعض مرافق الهيئة وأعمدة الإنارة بها بالطاقة الشمسية،
- دراسة تقديم حوافز للسفن التي تستخدم الغاز الطبيعي المسال وتطبق معايير السلامة البيئية

فرص التمويل الجديدة – السندات الخضراء

تم اصدار طرح السندات الخضراء بقيمة ٧٥٠ مليون دولار في سبتمبر ٢٠٢٠

الاصدار الأول فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

وفي نوفمبر ٢٠٢١ تم الحصول علي اول تمويل اخضر بقيمة ١,٥ مليار دولار من البنوك التجارية الدولية،

تم توجيه العائد من الإصدار لتنفيذ ١٥ مشروعًا قوميًا تشمل:

- مشروعات المياه والصرف الصحى بشمال وجنوب الصعيد، ومحطة الضبعة لتحلية المياه بمطروح، ومحطة معالجة المياه بقرية عرب المدابغ بأسيوط، ومحطة معالجة المياه فى المحاميد بأسوان،
- ومشاريع الطاقة المتجددة والنقل النظيف؛ ومنها مشروع « المونوريل » و« القطار الكهربائى».

التقدم على مستوي القطاع البيئي

في ضوء استضافة مصر لقمة المناخ COP٢٧.. تصريحات المبعوث الأممي الخاص للتنمية المستدامة خلال قمة «صوت مصر»

خلال قمة صوت مصر التي انعقدت تحت رعاية وزارة البيئة والتي تأتي تزامناً مع استعدادات الدولة لاستضافة قمة المناخ Cop٢٧ في نوفمبر من العام الجاري، صرح الدكتور محمود محي الدين المبعوث الخاص للأمم المتحدة للتنمية المستدامة ورائد المناخ للرئاسة المصرية ان:

- مؤتمر الأمم المتحدة للمناخ يعد اكبر مؤتمر متعدد الأطراف يحظى بزخم وإهتمام دولى لمناقشة قضية التصدي للتغيرات المناخية، حيث استضافة المملكة المتحدة (عضو مجموعة السبع الكبار) القمة ٢٦**Cop** العام السابق في مدينة **Glasgow** إستكمالاً لمفاوضات باريس عام ٢٠١٥.

- هناك أهمية كبيرة لأن تعقد القمة القادمة السابعة والعشرين للمناخ في مصر لكونها دولة ذات ثقل وتميز وذات تأثير تفاوضى هام في المحيط العربي و الافريقي و في الإطار المتوسطي وكذلك فإنها تعبر عن أولويات الدول النامية وصوت الجنوب فيما يخص التكيف مع تغير المناخ.

- أولويات القمة السابعة والعشرين أولا ان تكون ذات نهجاً شامل في التعامل مع المتغيرات المناخية في إطار التنمية المستدامة ورؤية ٢٠٣٠.

- سيكون هناك تركيز على الأبعاد التطبيقية والتنفيذية المرتبطة بتغيرات المناخ من اجل تحويل الالتزامات والوعود لمشروعات (مثل مشروعات الطاقة المتجددة والتي نفذتها مصر فعلياً في الزعفرانة وبنبان ومشروعات أخرى لضمان إستدامة مصادر المياه وتحسين الوضع للقطاع الزراعى وتحسين وسائل الصرف الصحى والصناعى) بهدف تخفيف الانبعاث الضارة حتى نصل الي الحياد الكربوني بحلول عام ٢٠٥٠.

- المؤتمر يعد فرصة هائلة للتعريف بالفرص الإستثمارية الحالية في مصر وجذب الإستثمار الخاصة والإستثمار الدولى للبلاد.

- مواجهة التغيرات المناخية تحتم إيجاد مصادر تمويل لزيادة الإستثمارات في البنية التحتية لتحقيق جهود التكيف المناخى من خلال توجيه الإستثمارات الحكومية، وتشجيع التمويل من القطاع الخاص، بالإضافة الى التمويل الدولي المتعهد وفقاً لإتفاقية كوبنهاجن.

- المشروع القومي «حياة كريمة» يمثل خطوة مهمة من اجل توطين التنمية بما انه يضم ابعاد الاستدامة بما في ذلك تغير المناخ.

الموازنة التشاركية: تفعيل المشاركة والتواصل المجتمعي

السياق العام المحفز: خطى مصر الناجحة في مجالي المشاركة والشفافية المالية

- صعدت مصر في مايو ٢٠٢٢ في مؤشر ال**(باروميتر) العالمي** للمالية العامة، **حيث حصلت علي ٤٩ نقطة**، مما يجعلها الدولة الأكثر شفافية في منطقة الشرق الأوسط و شمال افريقيا، تليها الأردن.
- الباروميتر العالمي يعد من اهم المؤشرات التي تجمع قواعد بياناتها من صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) والمبادرة العالمية للشفافية المالية (GIFT) وشراكة الموازنة الدولية (IBP)، بالتعاون مع البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي و التنمية.

مؤشر الباروميتر العالمي للمالية العامة

حققت مصر المرتبة الأولى في الشرق الأوسط و شمال افريقيا في مؤشر الباروميتر العالمي للمالية العامة في مايو ٢٠٢٢ ، حيث حصلت على ٤٩ نقطة.

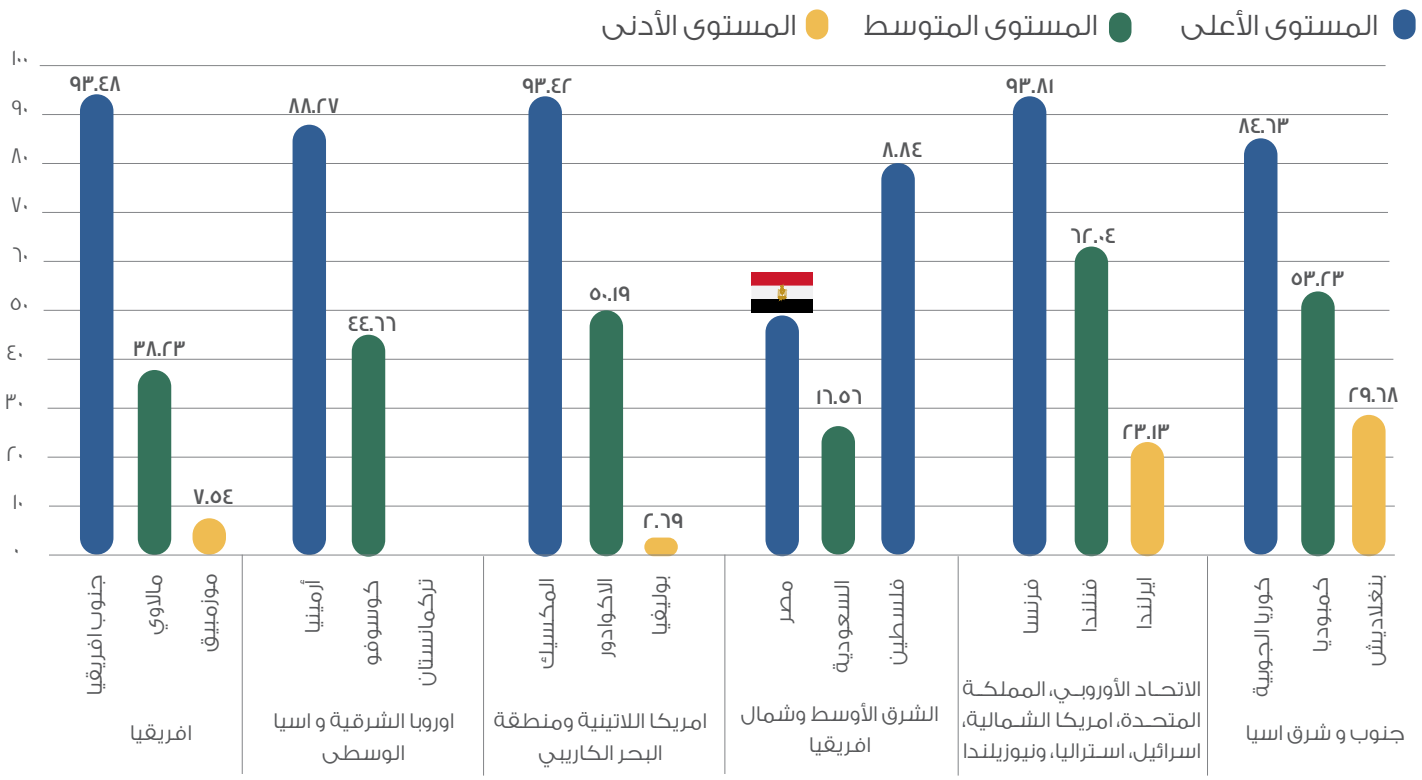

مسح الموازنة المفتوحة ٢٠٢١: نتائج مصر في الشفافية، مشاركة الجمهور، والرقابة

علي صعيد اخر، في اخر تقرير: مسح الموازنة المفتوحة، الصادر عن منظمة شراكة الموازنة الدولية (IBP) في ٢٠٢١، تحسن مؤشر المشاركة العامة في مصر من ١٥ في ٢٠١٩ ل١٩ في ٢٠٢١. هذا التحسن الملحوظ يجعل مصر الاولي في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، تليها تونس والمملكة المغربية.

الشفافية
٤٤/١٠٠

مشاركة الجمهور
١٩/١٠٠

رقابة الموازنة
٤٣/١٠٠

درجات مشاركة الجمهور في بعض بلدان منطقة الشرق الأوسط و شمال افريقيا

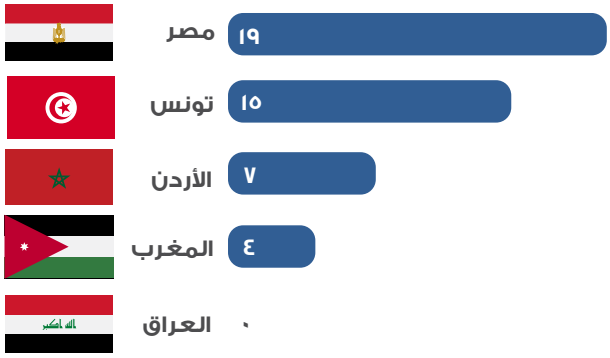

تطور نتائج مصر في معدلات الشفافية

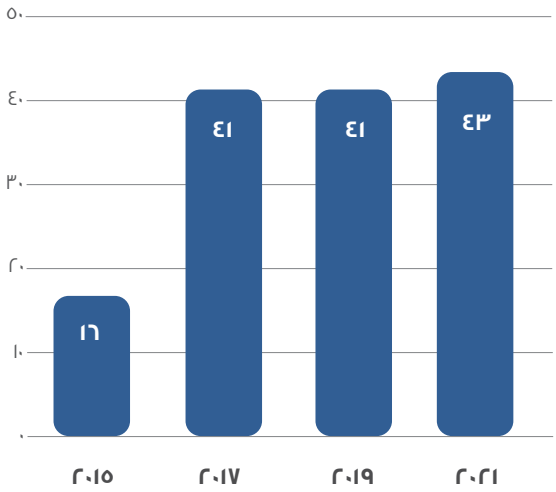

تحسن مؤشر مشاركة الجمهور في مصر من ١٥ في ٢٠١٩ الي ١٩ في ٢٠٢١ ، مما يجعل مصر الأولى في منطقة الشرق الأوسط و شمال افريقيا، تليها تونس و المملكة المغربية

تعريف مبادرة الموازنة التشاركية: اول تطبيق عملي لمبادئها

- تهدف الموازنة التشاركية الي تحسين كفاءة الانفاق العام من خلال التعاون وخلق حلقة وصل بين المواطنين والجهات المعنية الحكومية و غير الحكومية.
- تعمل المبادرة بخطة تدريجية علي مدار ٣ سنوات تهدف الي تمكين ورفع قدرات كوادر فعالة واعية من المواطنين علي قراءة وفهم وتحليل كلا من موازنة وخطة المواطن و خطط و برامج الحكومة بالإضافة الي تمكينهم من متابعة تنفيذ المشروعات المحلية و الرقابة المجتمعية مما يؤدي الي تجسن أحوال المواطن المصري.
- الهدف الأساسي من المبادرة ان يصبح المواطن المصري شريكاً أصيلاً في عملية التنمية المستدامة و صنع القرارات في عملية اعداد الموازنة علي المستوي المحلي من خلال ادراجه في حل مشاكله المجتمعية في ضوء الموارد المحلية المتاحة، مما يعزز الشفافية و يعلي من رضا المواطن و التي هي أحد المحاور الأساسية في رؤية مصر ٢٠٣٠.

شرح المشكلة

- الفجوة بين **الميزانيات الممنوحة للوحدات المحلية** وللأحياء **واحتياجات المحافظات المتزايدة.**
- **الزيادة السكانية الكبيرة** وعدم كفايتها لمتطلبات المواطن المحلي
- **قلة أو غياب قيادات مجتمعية** مؤهلة لرفع المشكلات المحلية الحقيقة للجهات الأعلى الصانعة للقرار
- **عدم وجود آلية للمشاركة المجتمعية.**

ما تم تنفيذه حتى الآن:

تنفيذ المرحلة الاولي وبدء تنفيذ المرحلة الثانية من المبادرة

عقد عدد من الندوات لكل من محافظة الإسكندرية والفيوم لكافة أطياف المجتمع و ذلك لاختيار المشاركين في التدريب بكل محافظة.

إنشاء شبكة من المتعاملين الرئيسين في كل من محافظة القاهرة والإسكندرية و الفيوم تضم الجهات الفاعلة المختلفة، كالوزارات و السلطات المحلية و منظمات المجتمع المدني.

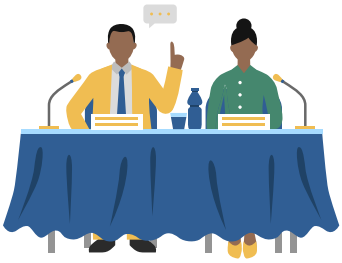

بدء تنفيذ المرحلة الثانية من النموذج المصري من الموازنة التشاركية في محافظتي الإسكندرية والفيوم.

تم بالفعل إعداد وتنفيذ برنامج تدريب المتدربين (TOT) بمحافظة الفيوم لضمان التنفيذ الفعال للنموذج المصري للموازنة التشاركية والذي تم إطلاقه بالفعل داخل المحافظة

عقد ورشتي عمل تضم حكوميين وغير حكوميين ممثلين عن كل الجهات المعنية بتنفيذ مبادرة الموازنة التشاركية وهم وزارات المالية و التخطيط و التنمية المحلية، و محافظة الإسكندرية و المديريات المحلية و المجتمع المدني بالمحافظة.

تم تأسيس «نادي المواطنة الفعالة» في عدد من الجامعات الحكومية والدولية كجامعة القاهرة وجامعة الإسكندرية والجامعة الأمريكية في القاهرة كآلية لإشراك الطلبة في خطط الدولة الإصلاحية و الاستماع إلي افكارهم في مواجهة التحديات الراهنة. و من اهم أنشطة النادي ورش محو الأمية المالية والرحلات الميدانية للمشاريع القومية العملاقة. في هذا السياق، تم تصميم لعبة تفاعلية: «صيد الكنوز» لطلاب المدارس من سن ١٥ الي ١٨ سنة لتحاكي أساليب إعداد الموازنة العامة بشكل مبسط وتفاعلي

وفي ضوء الاهتمام بالاتصال الإلكتروني مع الجمهور، قامت وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية بوزارة المالية بإنشاء كيان إلكتروني خاص بها يهدف إلي الانتشار الشامل خاصة بين الشباب. و في هذا الصدد، جاري تنفيذ معسكر إلكتروني (online camp) علي الموقع يقوم من خلاله الشباب بالتعلم بأكثر الطرق الحديثة والفعالة. كما جاري الانتهاء من نشر المعلومات القابلة للنشر للجمهور بالتعاون مع الجهات المعنية داخل وزارة المالية والوزارات الاخري، وكذلك تلقي اراء الجمهور علي الموقع الاكتروني التفاعلي: www.budget.gov.eg

ملحق ١

بالمليون جنيه

التقسيم الوظيفي	موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢٣	موازنة ٢٠٢١/٢٠٢٢
الخدمات العامة	١,٠٢١.٦	٨٥٧.٣
النظام العام و شئون السلامة العامة	٩٥,٥	٨٨,١
الشئون الاقتصادية	١١٤.٦	١١٠.٥
حماية البيئة	٣.٦	٢.٨
الاسكان و المرافق المجتمعية	٧٤.٨	٧٨.٩
الصحة	١٢٨.١	١٠٨.٨
الشباب و الثقافة و الشئون الدينية	٥٤,٣	٤٩,٣
التعليم	١٩٢.٧	١٧٢.٦
الحماية الاجتماعية	٢٩٣,٤	٢٨٣.٤
أنشطة وظيفية متنوعة	٩٢.٤	٨٦
الاجمالي	**٢,٠٧٠.٩**	**١,٨٣٧.٧**

ملحق ٢

أرصدة تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وعدد المستفيدين

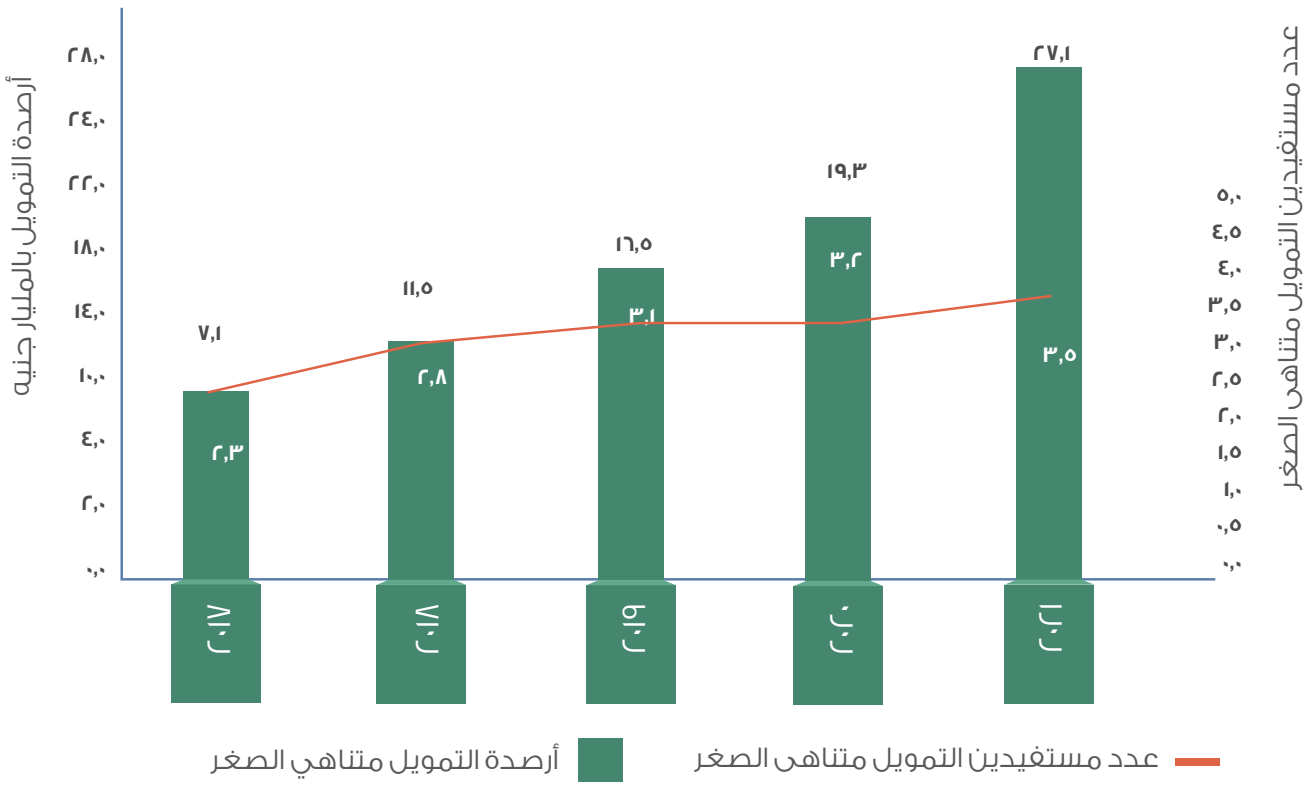

المصدر: الهيئة العامة للرقابة المالية، الاستراتيجية المالية غير المصرفيه ٢٠٢٢-٢٠٢٦

- بلغ إجمالي عدد المستفيدين ٣,٥ مليون بنهاية عام ٢٠٢١ يمثل الإناث ما يزيد عن ٦٢٪ منهم
- وصلت إجمالي قيمة أرصدة التمويل الممنوح إلى ٢٧,١ مليار جنيه بنهاية عام ٢٠٢١ يمثل حوالي ٤٧ ٪ منها التمويل الممنوح للإناث

المصدر: الهيئة العامة للرقابة المالية، الاستراتيجية المالية غير المصرفيه ٢٠٢٢-٢٠٢٦

جهود الحكومة لتخفيف أثار تغير المناخ مع مراعاة تمكين المرأة

توعية النساء بالمبادرات الريفية والأساليب الزراعية الصديقة للبيئة

تنظيم مخيمات بيئية لتدريب السيدات على الإنخراط في الصناعات الصديقة للبيئة

التوعية بالإدارة المستدامة للسيول

مبادرة لتعريف النساء بأساليب الحد من إنبعاث غازات الإحتباس الحراري

المشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية

برنامج حياة كريمة لـ٥٨ مليون مواطن ومواطنة، ٥٠٪ منهم من النساء

المبادرة الرئاسية لصحة المرأة وقد غطت ٢٣ مليون مواطنة

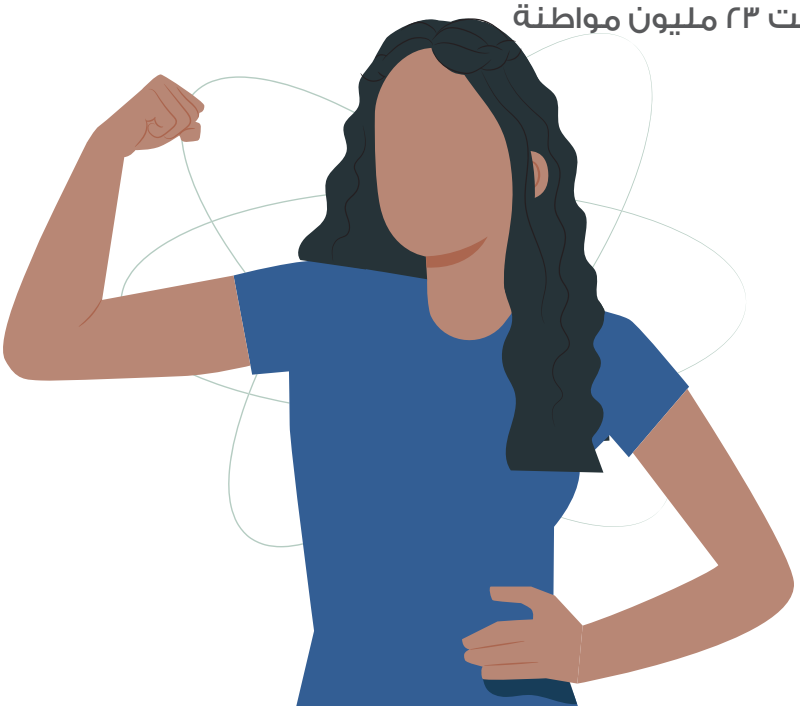

ملحق ٣

نبذة عن عدد من المشروعات القومية الهامة

مشروع مستقبل مصر للزراعة المستدامة

- تبلغ التكلفة الإجمالية للمشروع ٨ مليار جنيه،
- يوفر المشروع حوالي ١٠ آلاف فرصة عمل مباشرة وأكثر من ٣٦٠ ألف فرصة عمل غير مباشرة،
- يقوم المشروع بالإشراف على تنفيذ مشروع الصوب الزراعية بمنطقة (اللاهون) بمحافظة الفيوم بمساحة حوالي ١٦ ألف فدان بإجمالي حوالي ١٨٠٠ صوبة لزراعة محاصيل الخُضروات مثل (فلفل ألوان– طماطم–فاصوليا خضراء) نباتات طبية وعطرية مثل (بردقوش–ينسون– زعتر–نعناع) وزراعات الفاكهة مثل (عنب– مانجو – رمان– موز– التين الإسباني)

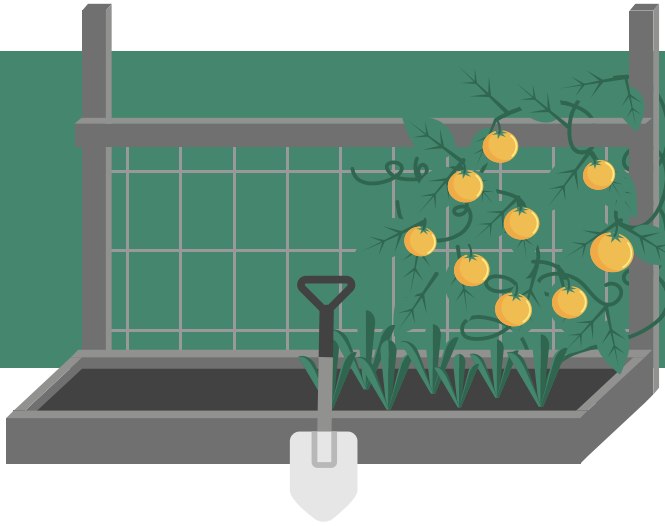

- كما يقوم المشروع بالإشراف على تنفيذ مشروع المنيا وبني سويف لاستصلاح مساحة حوالي ٨٠ ألف فدان ومن المخطط لها زراعة (قصب السكر– القمح– الذرة الصفراء – فول بلدي البرسيم الحجازي).

مشروع مستقبل مصر

الموقع:

- على امتداد طريق محور روض الفرج– الضبعة الجديدة
- ٥٥٠ مليون دولار يوفرها المشروع محل الواردات، بزراعة ٢٢٨ الف فدان من المحاصيل الإستراتيجية خلال ٣ سنوات.

٣ ملايين طن

استهلاك مصر من السكر ويوفر المشروع ٦٥٪ من الزراعة الآلية من بنجر السكر

المساحة

- مليون و٥٠الف فدان أي ٥٠٪ من مشروع الدلتا الجديدة
- يستخدم المشروع أنظمة رى حديث، مثل الري بالتنقيط، وتقنية المسح الرقمي.

المجمع المتكامل للإنتاج الحيواني والألبان بمدينة السادات

- المجمع مُقام على مساحة ١٠٠٠ فدان
- يعمل المشروع على توفير منظومة متكاملة في مجال تنمية الثروة الحيوانية، بتطبيق أحدث الطرق العلمية في تنفيذها، وإدارتها

افتتاح المرحلة الأولى من مزرعة (توشكي)

- من أهم المشروعات القومية للتغلب على الفجوة الغذائية، بزيادة الرقعة الزراعية بحوالي ٥٠٠ ألف فدان تصل فالمستقبل لـمليون فدان مع تعظيم عائد الموارد المتاحة وزيادة الصادرات الزراعية.
- تم استصلاح ٨٥ ألف فدان من إجمالي ١٠٠ ألف فدان وزراعة ٢,٣ مليون نخلة على مساحة ٣٧ ألف فدان، تم زراعة ١,٣٥ مليون نخلة على مساحة ٢١ ألف فدان، بالإضافة إلى بعض الزراعات التحميلية حول أشجار النخيل

محطة معالجة مياه مصرف بحر البقر

- أكبر محطة لمعالجة مياه الصرف الزراعي في العالم، وتقع المحطة على مساحة ١٥٥ فدان على بعد ١٠ كيلو متر جنوب أنفاق بورسعيد في سيناء وشمال مدينة القنطرة شرق.
- تعد من أهم مشروعات تنمية شبه جزيرة سيناء حيث ستساهم في استصلاح ٤٥٦ ألف فدان من خلال إعادة تدوير وتشغيل مياه الصرف الزراعي والصناعي.
- الطاقة القصوى للمشروع ٥.٦ مليون متر مكعب / يوم.

مشروع مدينة الدواء «جيبتو فارما» بمنطقة الخانكة

- تعد مدينة الدواء من أكبر المدن من نوعها على مستوى الشرق الأوسط حيث تقام على مساحة ١٨٠ ألف م ٢، ومزودة بأحدث التقنيات والنظم العالمية في إنتاج الدواء لتصبح بمثابة مركز إقليمي يجذب كبرى الشركات العالمية في مجال الصناعات الدوائية واللقاحات.
- أحد أهم المشروعات القومية لامتلاك القدرة التكنولوجية والصناعية الحديثة في مجال العلاج الدوائي عالي الجودة، ويمنع أية ممارسات احتكارية ويضبط أسعار الدواء، وذلك دعمًا للجهود التي تقوم بها الدولة في مجال المبادرات والخدمات الطبية والصحية المتنوعة للمواطن

للمزيد من التواصل:

www.budget.gov.eg
www.mof.gov.eg
www.twitter.com/MofEgypt
www.facebook.com/MOF.Egypt
www.linkedin.com/company/mof-egypt
www.instagram.com/mofegypt https://
www.youtube.com/MofEgypt